

١  
كتاب التحرير  
السياسي

# نقطة الإمبراطورية

تأليف إدوين كوكس

ترجمة محمد بن محمد

AFRICA





١  
كتاب التحرير  
السياسي

# نقاط الإمبراطورية

تأليف إدريس كوكش

ترجمة محمد رشاد خميس

تصدر عن دار التحرير  
للطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة  
كمال الحناوي

سلسلة كتاب التحرير السياسي

إشراف وتقديم  
عبد العزيز فهمي

**تصميم الغلاف بريشة  
الفنان حسن فؤاد**



الرئيس جمال عبد الناصر

« ان عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الاخلاق قد مضى عهدها . وينبغي القضاء على ماتبقى من ذكريات لها مازالت فيها بقية من الحياة خصوصا في افريقية »

من الميثاق الوطنى - ٢١ مايو ١٩٦٢

الباب السادس - حتمية الحل الاشتراكى











احمد سيكو توري  
رئيس غينيا



احمد بن بيلا  
رئيس جمهورية الجزائر



جومو كينيا  
رئيس وزراء كينيا



كوامي نكروما  
رئيس جمهورية غانا



سيدى جاجان  
رئيس وزراء غيانا



كينيث كواندا  
زعيم روديسيا



## فهرس الكتاب

### تقديم :

- ١ - تغيرات ضخمة
- ٢ - معنى الامبريالية
- ٣ - الامبراطورية وبريطانيا
- ٤ - المستعمرات و «المساعدة الاقتصادية»
- ٥ - النهب الاستعماري
- ٦ - الفقر والفاقة
- ٧ - التفرقة اللونية
- ٨ - القهر الاستعماري
- ٩ - الاستقلال السياسي
- ١٠ - العدوان خارج الامبراطورية
- ١١ - حزب العمال والامبراطورية
- ١٢ - الامبريالية أم الاشتراكية ؟





## تقديم

بقلم عبد العزيز فهمي

## نحن في عصر التحرير

تحرير الشعوب من كل صنوف الاستغلال والاستعباد التي تمثلت ولا تزال تتمثل في نظم الرأسمالية والاستعمار والامبريالية ..

تحرير المجتمعات الإنسانية من طرق الفوضى في الانتاج والظلم في توزيع ثماره والحرمان للمنتجين الكادحين من قوى الشعوب العاملة ، والافئداف على العاطلين الذين كدسوا رموس اموالهم بطرق غير مشروعة عبر قرون من الزمن ، والذين توارثوها في طبقتهم عن آباءهم واجدادهم دون أن يبذلوا في جمعها جهدا سوى الجهد المبذول في السيطرة على جماهير الشعوب العاملة في الارض والمصانع والتحكم في هذه الجماهير بأساليب القهر والافكار والتجويع واخماد اصوات الاحتجاج والمقاومة .

ولئن كان القرن التاسع عشر قد شهد منذ بداياته تجمع رموس الاموال في غرب أوروبا وفي أمريكا ونشأة الاحتكارات المالية والصناعية والتجارية والزراعية وتحكمها في الموارد والثروات ، ثم انتشارها واندفاعها الى اقامة الامبراطوريات في قارات الحضارات الانسانية القديمة : افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ، فان القرن العشرين قد شهد ايضا منذ بداياته تفكك النظام الامبراطورى وكل ما اقترن به من مظالم ومن نظم فاسدة عفى عليها الزمن .

ولقد بدأت الحروب والثورات الوطنية كما بدأت حركات المقاومة ضد الاستعمار منذ اللحظات الاولى التى نزلت فيها قواته او تغلغت امواله في اراضي الشعوب الافريقية والآسيوية والأمريكية بقصد السيطرة والتحكم واقامة الامبراطوريات ..

ولكن هذه الحروب والثورات والحركات لم تتمكن حينذاك من التغلب على القوى الاستعمارية المسلحة باحدث الاسلحة واشدها فتكا ، والمزودة ايضا بأساليب الاحتيال والمخادعة التى استخدمت لفرض المعاهدات وكسب الامتيازات وانه ليكنى ان نذكر الحقيقة الواقعة وهى انه قبيل الحرب العالمية الثانية لم يكن فى افريقيا الا دولتان مستقلتان اسماهما مصر وليبيريا ، وقد كانت احدهما محتلة بالقوات البريطانية وكان هذا الاحتلال يشكل قيда على الاستقلال ويفقده اية قيمة حقيقية .. كما ان ليبيريا - وهى على الاصل دولة انشئت بدعوى اسكان العبيد المحررين الذين اعتقوا من العبودية فى أمريكا الشمالية - صارت بحكم تغلغل رموس الاموال الأمريكية فيها منذ انشائها ، مستعمرة أمريكية ايضا .

الا ان الكفاح المستميت الذى خاضته شعوب افريقيا وغيرها من شعوب المستعمرات قد اخذ يؤتى ثماره العملية حين اضطرت الدول الاستعمارية وبخاصة منها بريطانيا وفرنسا ، اللتان اقتسمتا القارة قبيل الحرب العالمية الاولى وبعد انتصارهما فيها الى التسليم لهذه الشعوب بحقها فى الاستقلال باوطانها والسيادة على اراضيها .

وعندما حلت سنة ١٩٦٠ لم يكن فى القارة الافريقية الا تسع دول افريقية مستقلة ، ولكن ذلك العام شهد استقلال ست عشرة دولة جديدة وانضمامها الى الامم المتحدة .



وخلال السنوات الثلاث التالية توالى انتصارات الشعوب في كفاحها ضد الاستعمار وضد النظام الامبراطورى ( الامبريالية ) وكان أبرز هذه الانتصارات اضطرار فرنسا الى الاعتراف باستقلال الوطن الجزائرى وقيام الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية ، كما اضطرت بريطانيا الى الاعتراف باستقلال دول شرق افريقيا التى استعمرتها من بعد المانيا في اعقاب الحرب العالمية الاولى .

واذا كان من المسلم به أن الكفاح الوطنى للتحرر من السيطرة الاستعمارية والامبراطورية كان على الدوام عاملا أساسيا في انجاح الحركات الاستقلالية وبلوغها أهدافها القومية ، فإن ثمة تغييرات بارزة طرأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكان لها آثارها المباشرة في انجاح هذه الحركات ، وقد لخصها ميثاق العمل الوطنى في العبارات التالية :

اولا : تعاظم قوة الحركات الوطنية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة ومنتصرة ضد القوى الاستعمارية ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالى فعال .

ثانيا : ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها ، المادى والمعنوى ، يوما بعد يوم في مواجهة المعسكر الرأسمالى .

ثالثا : التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة في وسائل الإنتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير ، كما أنه حقق طفرة في أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد أنها أصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ما تقدر على إلحاقه من الأهوال بجميع الأطراف في أية معركة .

هكذا فضلا عن التغيير الأساسى المذهل الذى حققه هذا التقدم العلمى في وسائل المواصلات لدرجة أن تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل ما بين الأمم فعليا وفكريا .

رابعا : نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم ، كالأمم المتحدة ، والدول غير المنحازة وقوة الراى العام العالمى .

والواقع أن التطورات التاريخية خلال القرن ما بين النصف الاول من القرن

التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ليست الا تعبيراً عن الانتقال من التبعية والخضوع للنظام الاستعماري الى الاستقلال والتحرر .

فانه في بداية هذا القرن الذي نعيش فيه كُن الاستعماريون قد اقتسموا بينهم مناطق النفوذ والاستغلال والسيطرة وقسموا قارات افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية الى مستعمرات ومحميات ومناطق تابعة وخاضعة للحكم الاجنبي والنفوذ الاجنبي وصار ما لا يقل عن ثلثى سكان العالم واقعين تحت وطأة القهر والاستعماري والامبراطوري . .

اما اليوم فان الاغلبية الكبرى من شعوب تلك القارات التي استعمرت واستعبدت قد تحررت من السيطرة السياسية للدول والقوى الاستعمارية والامبراطورية ، واخذت تشق طريقها بقوة الى التحرر الاقتصادي من سيطرة الاحتكارات المالية التي اقامت النظام الاستعماري والامبراطوري لمصلحتها الخاصة على حساب الشعوب ومواردها وثرواتها القومية .

ومع ان التضامن بين شعوب آسيا وافريقيا كان موجوداً على الدوام اثناء كفاحها الوطني الطويل ضد الاستعمار والامبراطورية ، وكان يتخذ صوراً متعددة اثناء المعارك البطولية ، التي خاضتها الشعوب الآسيوية والافريقية للتحرر من السيطرة الاجنبية ، فان هذا التضامن تجسد وتشخص وتبلور بأوضح صورة واشدها فاعلية في مؤتمر باندونج الذي عقد في ابريل سنة ١٩٥٥ وضم اكبر مجموعة من الدول الآسيوية والافريقية وفيه ارتفعت صيحة العصر وصمدت قرارات عديدة تدين النظام الاستعماري وتفضح مخاذه وتكشف اعماله الدنيئة ضد حريات الشعوب وحقوق سيادتها واستقلالها وضد تقرير مصائرهما .

وطالبت الشعوب الآسيوية والافريقية وحكوماتها المثلة في المؤتمر حينذاك بضرورة انهاء الاستعمار بمختلف صورته واشكاله وتصفية علاقات التبعية والاستغلال المقترنة به واوضاع التخلف المترتبة عليه .

ولقد كان من افراض حرب السويس بعد تأميم شركة القناة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ امتحان قدرة التضامن الآسيوي الافريقي على الصمود في وجه القوى الاستعمارية والامبراطورية .

والحق ان الشعوب الآسيوية والافريقية جازت بكل نجاح هذا الامتحان العسير الذي كشفت فيه قوى الاستعمار والعدوان عن بشاعة وحقارة تفكيرها

وتصرفها ، واوضحت ان تضامنها فى الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية لم يكن مجرد قرارات كتبت على الورق ، او اتخذت فى مؤتمر باندونج فحسب ، بل كان حقيقة واقعة فعالة مؤثرة فى توجيه افكار العالم وتصرفاته ومواقفه .

على ان التضامن الآسيوى والافريقى ضد الاستعمار لم يقف عند حدود التحرر الوطنى من السيطرة الاجنبية بل امتد للدفاع عن مجموعة هامة من القضايا الكبرى فى هذا العصر هى قضية السلام العالى والتعايش السلمى والتعاون الدولى، واتخذ هذا الدفاع سبيل المقاومة للاحلاف العسكرية والقواعد الحربية فى الاراضى الاجنبية ، فطلبت الشعوب الآسيوية والافريقية ، بتصفية هذه القواعد والاحلاف باعتبارها خطرا يهدد السلام العالى ، وباعتبارها سلاحا من اسلحة الاستعمار ووسيلة من وسائله للسيطرة على الشعوب الصغيرة والتحكم فيها بطرق واشكال جديدة .

وفيما يتعلق بالقارة الافريقية ، فان ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر كان لها آثارها المباشرة وغير المباشرة فى نجاح الحركات الوطنية الافريقية وازدهارها ونقدمها الى اهدافها بقوة وتأيد .

ولقد نبه الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة » الى أهمية موقع مصر فى حراسة الباب الشمالى للقارة الافريقية وأوضح الصلات الطبيعية والجغرافية والانسانية والتاريخية والمصرية بين مصر وبلدان هذه القارة .

وليس مما يحتاج الى اثبات او تأكيد ان مصر ساهمت منذ قيام ثورة ١٩٥٢ بكل جهد ممكن فى انجاح الحركات الوطنية ، والاستقلالية فى افريقيا ، ولم يقتصر دورها فى هذا الشأن على البلدان العربية فى القارة مثل الجزائر وتونس والمغرب وليبيا فحسب ، بل كان لها مثل هذا الدور ايضا مع بلدان افريقية أخرى مثل الصومال والكنغو وبلدان شرق افريقيا وغربها . وامتدادا للعمل الكبير الذى تم فى مؤتمر باندونج توالى عدة مؤتمرات افريقية فى القاهرة واکرا وكوناكرى والدار البيضاء وكانت كلها تأكيدا للاتجاه السائد لدى جميع الشعوب وهو التخلص من الاستعمار ايا كانت صورته واشكاله واساليبه ، ثم لم تلبث الدول الافريقية كلها ان تجمعت فى يونية سنة ١٩٦٣ فى اديس أبابا حيث أنشأ أقطاب الدول الافريقية المستقلة وزعماء حركاتها الوطنية منظمة الوحدة الافريقية وجعلوا من مهامها الكبرى تخليص القارة نهائيا من السيطرة الاستعمارية وتقديم المساعدات



المادية والادبية الى الحركات الاستقلالية في البلدان الافريقية التي لم تستقل بعد ولم تحصل على حقها في تقرير مصيرها مثل انجولا وموزمبيق وروديسيا .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الاوضاع الاستقلالية في الدول الاستعمارية نفسها لم تستقر على الدوام ، بل على العكس من ذلك تماما كان اشتداد الحركات الوطنية في المستعمرات يواكبه ويسايره ويؤيده تقوض مستمر في كيان النظام الرأسمالي الاحتكاري الذي قامت على اساسه الامبراطوريات الاستعمارية .

واذا كانت الحركات العمالية التي قامت في الدول الاستعمارية دفاعا عن مصالح قوى الشعب العاملة قد ساهمت بكفاحها المستمر في اضعاف قبضة الحكومات الاستعمارية على المستعمرات ، فان هذه الحركات نفسها لم تسلم من الوقوع في برائن قيادات الاحزاب الاشتراكية الزائفة في فرنسا والمانيا وايطاليا وغيرها ، وكان من آثار ذلك ان ضللت جموع العمال الاوروبيين فترة من الزمن ووجهت توجيهات خاطئة ضد مصالحها نفسها وضد مصالح الشعوب المستعمرة .

غير ان اهم الاحداث في تقويض بنيان النظام الاستعماري كان خروج روسيا القيصرية اثناء الحرب العالمية الاولى من نطاق هذا النظام نتيجة مباشرة لثورة اكتوبر الشيوعية سنة ١٩١٧ التي أدت الى قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بنظامها الاجتماعي المنهض اساسا ومبدا وتصرفا للنظام الاستعماري.

وكان من اهم اعمال الدولة الاشتراكية ، اعقاب قيامها مباشرة انها نشرت وناقى الاتفاقات السرية التي عقدتها الدول الاستعمارية قبيل الحرب العالمية الاولى واثناها لاعادة تقسيم مناطق النفوذ والاستغلال .بخاصة في منطقة الشرق العربى وغيرها من المناطق الافريقية والاسيوية .

على انه خلال الفترة التي انقضت منذ قيام ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ حتى قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ لم يستطع الاتحاد السوفيتى ان يقدم معونات مادية كافية حيث كان من ناحيته مشغولا بمشاكله الخاصة - وهو حينذاك البلد الاشتراكى الوحيد في العالم - ومن ناحية اخرى كانت الدول الاستعمارية قد استطاعت ان تقيم حواجز فكرية وعملية بينه وبين البلاد المستعمرة .

غير ان الموقف تغير اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، اذ كان انتصار الاتحاد السوفيتى في هذه الحرب سببا في خروجه الى العالم واتصاله ببلدانه

كما كان قيام النظام الاشتراكي في مجموعة بلدان شرق أوروبا سببا في توسيع المواقف التي اتخذتها الدول الاشتراكية جميعا لمناصرة البلدان المستعمرة وحركاتها الاستقلالية والوطنية .

ثم كان انتصار كل من الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية في الشرق الأقصى حافظا لانتصارات أخرى للحركات الاستقلالية في القسارة الآسيوية وغيرها من القارات وبخاصة منها إفريقيا .

هذا الى أن النظام الرأسمالي والامبراطوري أصيب من باطنه ومن طبيعته غير الانسانية وغير النظامية بكثير من العطب وتعرض خلال سنوات عمره لكثير من الازمات والنكسات والمتاعب التي كشفت عيوبه وفصححت مخاياه وشددت ضده كفاح الملايين من الناس في مختلف بقاع الارض .

وليس من شك أن التقدم العلمي والفكري الذي أحرزه العالم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قد أزال كثيرا من الحواجز الفكرية ويسر التفاعل بين الشعوب وقرب ما بينها في مجالات مختلفة ومتعددة ، وكان من آثار ذلك أن بدت للعالم كله حتى الدول الاستعمارية نفسها أن النظام الامبراطوري لم يعد ملائما لروح العصر بل انه صار متعارضا وكل القيم والمثل الانسانية .

ولعل توصل الامم المتحدة الى قرارها بضرورة تصفية النظام الاستعماري وانهاء آثاره يؤكد اجماع الراي العام في العالم كله على هذا القرار .

على انه يجب ألا يستقر في الاذهان لحظة واحدة أن اضطراب الدول الاستعمارية الى التسليم بالاستقلال السياسي لمستعمراتها السابقة يعني بالضرورة زوال الاستعمار والامبراطوريات .

فإن الاستعماريين والامبراطوريين قد حرصوا في تجاوبهم مع تيار الحركات الاستقلالية وهو تجاوب اضطروا اليه رغم انوفهم ، على أن يستبقوا نفوذهم واستغلالهم لشعوب المستعمرات بطرق ووسائل خبيثة وملتوية .

ولقد شهدت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ولا تزال تشهد في كل يوم كيف سارعت رموس الاموال الامريكية والالمانية واليابانية وغيرها الى الحلول مكان رموس الاموال البريطانية والفرنسية والاطالية ومشاركتها العمل والاستغلال في المستعمرات السابقة ، وشعارها في هذا « دعوا الوطنيين يحكمون ودعوا لنا المكاسب » ، وهم في هذا يستنتون الى حكومات رجعية ظاهرها انها

مؤلفة من أبناء البلاد وباطنها أنها أدوات للاستعمار يصرفها كيف يشاء ويوجهها الى حيث يريد خدمة مصالحه واستبقاء نفوذه .

وفي الوقت نفسه سعت الحكومات الاستعمارية وتسعى الى عقد المحالفات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع البلاد التي كانت مستعمرات لها وتوهم حكوماتها بأنها تفقد معها هذه المحالفات على أساس من التساوى في الحقوق والواجبات وان اقامة القواعد وبقاء القوات العسكرية في أراضيها ليس انتقاصا من حقوق السيادة او اعتداء على هذه الحقوق وانما هو دفاع مشترك او اتفاقات ودية .

هذا الى ان الدول الاستعمارية تحاول دائما ان تترك وراءها حزازات وانقسامات وكتل متعارضة في البلدان التي تضطرها الى التسليم لها بالاستقلال.

وقد كان الكونغو ولا يزال نموذجا لاستغلال الانقسامات القبلية والحدود المصطنعة في احداث اضطرابات مستمرة في صفوف الوطنيين ، كما ان مشاكل الحدود بين عدد غير قليل من الدول الافريقية التي نالت استقلالها لا تخلص دائما من عنصر استعماري هو الذي يحركها ويشيرها ويستفيد منها في البقاء والتدخل والتحكم .

ومن امثلة هذه المشاكل ما هو حادث في شرق افريقيا بين الصومال وكل من ايوبيا وكينيا وفي غرب افريقيا بين نيجيريا الشمالية ونيجيريا الجنوبية وغيرها

وان هذه الطرق في التغفل والاستغلال والسيطرة التي تسلكها الدول الاستعمارية في مرحلتها الجديدة بعد استقلال عدد كبير من الدول الاسيوية والافريقية لتؤكد الحقيقة الواقعة وهي ان النظام الاستعماري والامبراطوري لم ينته تماما بل لا يزال يتبدى في اشكال وصور جديدة .

ومن هنا تجيء أهمية السعى الذي تقوم به البلدان النامية بعد الاستقلال السياسي اتجاها الى التحرر الاقتصادي الكامل والى التغلب على التخلف الاقتصادي والثقافي الذي يتركه الاستعمار وراءه في كل بلد ابتلى به .

ان الكونغو وغينيا والجزائر وغيرها من كل الدول الافريقية المستقلة لم يكن بها عند حصولها على الاستقلال عدد كاف او أي عدد من الخبراء الفنيين الوطنيين الذين يقومون على المرافق والموارد القومية بعد الاستقلال .



وهذا الوضع نفسه ، تتخذه الدول الاستعمارية والامبراطورية التي خلقته  
بسياساتها وتصرفاتها طوال عشرات من السنين ، ذريعة للقول بأنه ليس من  
الحكمة حصول البلدان المستعمرة على استقلالها دون تهيئتها بقدر كاف لممارسة  
الاستقلال وادارة شئون الدولة بعده .

الا ان مجرد الحصول على الاستقلال السياسى ، يعتبر في حد ذاته حافزا الى  
السير في طريق الاستقلال الاقتصادى ، وفي طريق التحرر الثقافى والاجتماعى .

ان الثورات السياسية على الاستعمار يعقبها حتما ثورات اجتماعية على  
نظم الاقطاع والراسمالية المستغلة وعلى اوضاع التخلف والرجعية ، وهى ثورات  
تجد صداها عند جميع الشعوب وتجد المساعدات المادية والادبية من الدول  
المتحررة من الاستعمار والامبراطورية سواء منها الدول الاشتراكية او الدول  
المستقلة النامية .

ان من وحي هذه المعانى والافكار والوقائع الراهنة والحقائق التاريخية  
كتب ادريس كوكس ، الكاتب الاشتراكي ، كتابة هذا الذى نستهل به سلسلة كتب  
التحرير السياسية تأكيدا لمفاهيم جديدة واتجاهات صاعدة في حياة هذا العصر

٢ ابريل ١٩٦٤

عبد العزيز فهمي



## تغيرات ضخمة

قليلون من ينكرون أن العقد الجديد الذي بدأ في ١٩٦٠ يفتح الطريق لاحتمالات حدوث تغيرات ضخمة في العالم . فالظاهرة البارزة في السنوات الأخيرة هي أن الشعوب المستعمرة قفزت الى الامام قفزة كبيرة .

ان مستعمرة بعد أخرى تكسب استقلالها السياسى . ولقد صارت سنة الف وتسعمائة وستين تلقب بعام افريقية ، لان ثلثى الشعوب الافريقية بدأت تحيا فى ظل دولها المستقلة ذات السيادة قبل انتهائها ، وخلال هذا العقد ستكون كل المستعمرات الافريقية المتبقية قد نالت حريتها السياسية . ولقد كان لهذه التغيرات الضخمة وقع اخاذ فى دوائر السياسة البريطانية المتزمته فمن قبل كانت « امجاد الامبراطورية البريطانية » هى التى تنال الاجترام . أما الان فان المتحدثين الرسميين باسم المحافظين والعمال يقولون لنا ان الامبراطورية القديمة تحولت الى « مجموعة » أو « كومنولث الامم الحرة » . وانهم ليزعمون جهارا أن الامبريالية قد انتهت ، وان كل المستعمرات المتبقية توجه نحو اقامة « حكم ذاتى ديمقراطى »

ان هذه الادعاءات تتجاهل كل مظاهر الامبريالية الاخرى وهى المرحلة الاخيرة للرأسمالية التى بدأت منذ أواخر القرن التاسع

عشر . فقد نمت امبريالية الولايات المتحدة دون اعتماد على تملك المستعمرات المباشر . ولكن هذا لا يحول دون سيطرتها الاقتصادية والحربية على بلدان أخرى . فضلا عن ان احراز الاستقلال السياسي في حد ذاته لا يعنى ان الامبريالية البريطانية لم تعد قائمة .

وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يتطرق الشك الى أن تغيرات هامة قد حدثت في هذا الجانب المعين من حكم الامبريالية البريطانية . ويلاحظ ذلك في العلاقات الدستورية الجديدة القائمة داخل نطاق الامبراطورية البريطانية ، التي أعيدت تسميتها الان بالكومنولث البريطاني . انها لاتزال تغطي ربع مساحة العالم وتشمل ربع تعداد السكان في العالم ولكن نمطها الدستوري قد تغير تغيرا ملحوظا .

فمن مجموع تعداد سكانها البالغ ٦٠٠ مليون نسمة في ١٩٤٦ كان أكثر من ٥٠٠ مليون تحت الحكم البريطاني الاسـتـعـمـارى مباشرة . وفيما عدا بريطانيا ذاتها ، كان الاعضاء المستقلون الوحيدون هم كندا واستراليا ونيوزيلنده واتحاد جنوبى افريقية وكان مجموع تعداد سكانها أقل من ١٠٠ مليون نسمة .

وفي ١٩٤٧ حصلت الهند وباكستان وسيلان على استقلالها وأصبح لها عضوية كاملة في الكومنولث . وفي ١٩٥٧ استقلت غانا وكذلك استقلت سنغافورة واتحاد الملايو وصارت كلها أعضاء في الكومنولث ؛ وفي أكتوبر ١٩٦٠ استقلت نيجيريا ( وكانت حتى ذلك الوقت هى أكبر مستعمرة بريطانية ) وصارت عضوا في الكومنولث .

وعلى النقيض من الحال في ١٩٤٦ عندما كان أكثر من ٨٠٪ من تعداد سكان الامبراطورية تحت الحكم الاستعماري المباشر ، لم



بتبقى الا ٦ ٪ فقط . وبعد اكتوبر ١٩٦٠ شملت الحكومات المستقلة ذات السيادة ٩٤ ٪ فى مقابل اقل من ١٨ ٪ فى ١٩٤٦ وهذا مقياس يمثل التحول الذى حدث .

وعلى الرغم من ان الهند والباكستان وسيلان وسنغافورة والملايو وغانا قد حصلت على وضع دستورى جديد فانها لا تزال تخضع لاستغلال المصالح البريطانية ، اقتصادها لا يزال متأخرا ومستويات المعيشة منخفضة للغاية . ان الاستقلال السياسى يتيح لهذه الدول الفرصة لتغيير هذا الوضع ، ولكن مثل هذا التغيير لن يحدث الا اذا استمر الكفاح ضد كل اشكال السيطرة الامبريالية .

وفوق ذلك فان الامبريالية البريطانية لا تزال تجاهد لاستعادة نفوذها السياسى فى هذه البلدان ، ومد تغلغلها الاقتصادى والاحتفاظ بقواعدها العسكرية وبسط سيطرتها الاقتصادية حتى فيما يجاوز الحدود الرسمية للامبراطورية .

ولقد فرضت التغيرات التى حدثت على الامبراطورية فرضا . فلم يكن الاستقلال السياسى منحة انما انتزع أساسا بعد كفاح صممت عليه الشعوب المستعمرة وان تكن استطاعت فى الوقت نفسه ان تحقق هذه الانتصارات فى الظروف المواتية التى خلقتها تطورات جديدة وهامة بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد نشأ عن الانتصار على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية وعن التقدم السريع من ذلك الحين فى البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى أن خرج نظام الامبراطوريات وهو يعانى عجزا شديدا . ومن ثم وجد كفاح الشعوب المستعمرة من أجل الحرية دافعا قويا

وكان انتصار الثورة الصينية حافزا جديدا لحركة التحرر من الاستعمار في كل انحاء آسيا ، ممتدة الى البلاد العربية في الشرق الاوسط وعبر القارة الافريقية كلها .

اما وقع هذه التغيرات الهائلة فيتبين في التناقض المذهل في الوضع السياسى للعالم في ١٩٦٠ مقارنا بما كان عليه منذ عشرين عاما . واليك الصورة كما تعرض نفسها :

١٩٣٩ : خمسة اسداس العالم تحت السيطرة الامبريالية . الاتحاد السوفييتى هو البلد الاشتراكى الوحيد بعدد من السكان يقل عن ٢٠٠ مليون نسمة .

١٩٤٦ : ليس اقل من ١٥٠٠ مليون نسمة من الشعوب المستعمرة تحت سيطرة ست دول امبريالية - من بينها ٦٠٠ مليون في الصين تحت حكم امبريالى غير مباشر .

١٩٦٠ : اكثر من ٢٠٠ مليون نسمة من الشعوب المستعمرة السابقة قد احرزت استقلالها السياسى واذا جمعنا معها السكان في احد عشر بلدا اشتراكيا وعشرين بلدا استقلت حديثا منذ ١٩٥٤ فيكون هناك الآن ٧٠٠ مليون نسمة « ثلثا سكان العالم » مستقلين عن الحكم الامبريالى .

وليس هذا هو كل شىء . فالكفاح من اجل الاستقلال في البلاد المستعمرة المتبقية يشق طريقه سريعا الى الامام . وكل المحاولات التى بذلت لهزيمته سواء كان ذلك عن طريق القمع الصريح او عن طريق الرشاوى السياسية « او بكليهما معا » ، قد فشلت في ان تكبح زحفه الى الامام . وفي افريقية التى اعتبرت لعهد طويل

آخر معقل للحكم الاستعماري تخرج الى الوجود في كل عام دول  
مستقلة جديدة . كما ان الحركات الافريقية الوطنية قد اعلنت  
صراحة ان غايتها تحقيق وحدة افريقية اتحادية للدول الحرة  
والمستقلة .

وفي هذا الوضع العالمى المتغير أصبح الجو السياسى غير ملائم  
بشكل واضح للحكم الاستعماري . ان الدعامات التى أقيم عليها  
بناء الحكم الاستعماري البريطانى آخذة فى الانهيار .

## معنى الامبريالية

كل هذا يؤكد الحاجة الى أن نعود فنقرر السمات الاساسية للامبريالية ، وان نفحص عن كثب كيف تعمل في عالم اليوم .

فمنذ ما يزيد على قرن كشف كارل ماركس القناع عن السمات الاساسية للانتاج الرأسمالى وعملية الاستغلال المطردة . ومنذ ما يقرب من خمسين عاما اعطى لينين تحليلا علميا للامبريالية . وكتابه المسمى « الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » معروف الى حد ضئيل جدا فى اوساط الحركة العمالية البريطانية سواء من الناحية النظرية أو العملية الى حد يبرر أن نقرر من جديد تعريفه للملامح الخمسة الرئيسية فى الامبريالية :

( ١ ) تركيز الانتاج ورأس المال يتطور الى حد خلق الاحتكار الذى يلعب دورا حاسما فى الحياة الاقتصادية .

( ٢ ) تداخل الرأسمال المصرفى والرأسمال الصناعى وخلق اوليجركية مالية ( اقلية مهيمنة ) على أساس رأس المال المالى .

( ٣ ) تصدير رأس المال الذى صار هاما للغاية باعتباره متميزا عن تصدير السلع .

( ٤ ) تكوين الاحتكارات الرأسمالية العالمية التى تقسم العالم فيما بينها .



هـ ) استكمال تقسيم المناطق في العالم كله بين القوى الرأسمالية الكبرى .

ان هذه السمات كلها كانت واضحة في بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة قرب نهاية القرن التاسع عشر ، بل ان بعضها وضح في بريطانيا ( وهى اول بلد رأسمالى ) في الربع الثالث من هذا القرن .

صحيح ان تغيرات كبيرة حدثت من ذلك الحين . ولكن احدا لا يستطيع ان يتوقع ان يصلح التحليل الذى وضعه لينين منذ ما يقرب من خمسين سنة لشرح كل مشاكل اليوم . اما بيت القصيد فهو السؤال عما اذا كان تحليله صحيحا في وقته ويمكن الاسترشاد به في العالم الحديث . والواقع ان أى فحوص موضوعى سوف يثبت ان المراحل الخمسة الرئيسية للامبريالية التى قال بها لينين تصلح في الوقت الحاضر .

فالبرنامج الرسمى لحزب العمال في ١٩٥٨ المسمى « المستقبل الذى يقدمه لك حزب العمال The Future Labour offers to you » يؤكد نمو الاحتكار . انه يبرز ان « هناك اليوم اقل من ٦٠٠ شركة مملوكة ملكية خاصة بالغة الضخامة تسيطر على الانتاج والاستثمار والمالية والتجارة في القطاع الخاص والاقتصاد البريطانى » .

وثانيا : فان تداخل رأس المال المصرفى مع رأس المال الصناعى حقيقة واقعة لا يمكن انكارها ، فالبنوك ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة والصناعة كما ان لاقطاب المال الكبار قبضة قوية على اقتصاد بريطانيا .

وثالثا : أن تصدير رأس المال البريطانى تزايد تزايدا سريعا فى العقد الاخير . حقا أن الارصدة البريطانية فى الخارج تناقصت بمقدار الثلث إبان الحرب العالمية الثانية . ولكن بعد ١٩٤٨ ارتفعت مرة أخرى ، وأما فى ١٩٥٨ فان « الفينا نشيال تيمز » ( ٨ أغسطس ١٩٥٩ ) تعطى حدا أدنى ٦٥٠٠ مليون جنيه وحدا أعلى يمكن أن يصل الى ١٠٠٠٠ مليون جنيه .

ورابعا : ان الاتحادات الاحتكارية الدولية قد نمت بخطى سريعة وخاصة فى البترول والمطاط والذهب والآلئ والنحاس والصفيح والالومنيوم والكهرباء واليورانيوم .

وخامسا ليس فى استطاعة أحد أن يفض الطرف عن الصراع الناشب حول إعادة تقسيم العالم . لقد كان يعبر عن هذا الصراع أواخر القرن التاسع عشر فى التدافع لزيادة الاملاك المستعمرة مما أدى الى الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٤ . وزاد هذا الصراع حدة فيما بين الحربين العالميتين . وأحيت ألمانيا النازية المطمح الخاص باستعادة المستعمرات التى أخذت من ألمانيا بعد الحرب العالمية الاولى .

والآن فان امبريالية الولايات المتحدة هى التى تتغلغل فى البلدان و « مناطق النفوذ » التى للقوى الامبريالية الاخرى ، وتسمى جاهدة لفرض السيطرة على العالم .

## الامبراطورية وبريطانيا

لقد نمت الامبريالية اتجاها تطفليا في الاقتصاد البريطاني .  
ويقدر ج . ا . هوبسون J. A. Hobson أن رؤوس الاموال  
البريطانية المستثمرة في الخارج في ١٨٩٣ كانت تمثل ١٥ ٪ من  
مجموع الثروة البريطانية . اما الدخل من الاستثمارات فيما وراء  
البحار فقد تضاعف تسع مرات في السنوات الثلاث والثلاثين فيما  
بين ١٨٦٥ و ١٨٩٨ .

بل ان الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار نمت بسرعة  
أكبر في العقد السابق على الحرب العالمية الاولى من ٢٠٠٠ مليون  
جنيه في ١٩٠٠ الى ٤٠٠٠ مليون جنيه في ١٩١٤ وارتفعت  
ارباح هذه الاستثمارات من ١٠٠ مليون الى ٢٠٠ مليون جنيه .

ومنذ ١٨٧٠ فصاعدا كانت بريطانيا قد تحولت في سرعة  
وصارت مركزا للاقتصاد الامبريالي واعتمدت أكثر فأكثر على الأرباح  
الضخمة من الاستثمارات فيما وراء البحار . وكما أوضح موريس  
دوب Maurice Dobb في كتيبه « الرأسمالية بين الامس واليوم »  
Capitalism Yesterday and Today : « ان الجزر البريطانية  
لم تكن أكثر من مركز لامبراطورية منشورة الاجنحة تعتمد عليها  
اقتصاديا وسياسيا » .

كانت الزراعة فى بريطانيا قد بلغت حافة الخراب • وفيما بين ١٨٧١ و ١٩٣٩ انكمشت الارض الصالحة للزراعة فى بريطانيا بما يزيد على الثلث . اما مساحة الارض المخصصة للمحاصيل فقد نقصت بما يساوى ٤٠ ٪ وتقصت المساحة المخصصة للقمح الى ٥٠ ٪

وفي النصف الثانى من القرن التاسع عشر أهملت الصناعة فى بريطانيا التى توصف بأنها مصنع العالم • ولقد كشف البروفسور كلايهايم Professor Clapham فى التاريخ الاقتصادى لبريطانيا الحديثة Economic History of Modern Britain أن صناعة الفحم سنة ١٩١٣ صارت « أشد ركودا مما كانت منذ ١٩٠٠ » وأنه « لم يحدث تحسن أساسى فى أفران الصهر وقطع غيارها فيما بين ١٨٨٦ و ١٩١٣ »

أما آلات صناعة النسيج فقد كانت غير متناسبة مع العصر بطريقة مشينة ، كما أن الآلات المستخدمة فى صناعة الفحم لم تلق أى تحسين على الإطلاق فيما بين ١٨٦٠ - ١٩١٣ •

وقد كانت هذه الاتجاهات الطفيلية واضحة كذلك عند المقارنة بين قيمة التجارة البريطانية مع ممتلكاتها الاستعمارية والمبالغ المتزايدة التى تصرف على التسليح • ويشير ج. ا. هوبسون فى كتابه الامبريالية "Imperialism" الى أن قيمة التجارة الاستعمارية تزايدت من ١٨٤ مليون جنيه فى ١٨٨٤ الى ٢٣٢ مليون جنيه فى ١٩٠٣ - أى زادت بنسبة ٢٦ ٪ • أما الاموال التى كانت تصرف على التسليح فقد ازدادت من ٢٨ مليون جنيه الى أكثر من ١٠٠ مليون ( أى بنسبة ٢٦٠ ٪ ) •



وسمع نمو الامبراطورية الاستعمارية جاء التوسع الهائل في عدد الموظفين المدنيين في الداخل وفي الخارج . فلكي يحتفظ بالسيطرة البريطانية في الخارج عين الحكام الاستعماريون والسيكرتيريون الاول والموظفون القانونيون وهلم جرا . حدث هذا جنبا الى جنب مع ارسال القوات البريطانية المسلحة الى الخارج . وفوق ذلك اتخذت خطوات محكمة لاعداد قوات استعمارية مسلحة من بين هؤلاء الذين اما يرغبون على الدخول في هذه الخدمة او يخضعون بقدر يكفيهم لاستخدام القوة ضد مواطنيهم انفسهم .

وكذلك شملت الزيادة في عدد اصحاب السندات المالية اولئك الذين نجحوا في جني الارباح من الاسهم في الخارج وموظفي المستعمرات المدنيين الذين مكنتهم دخولهم العادية ومعاشات تقاعدهم الكبيرة من ان يحيا في بدخ . ولا يتردد ج. ا . هوبسون في توضيح هذه الحقيقة فيقول :

« لو ان الدخول التي تصرف في مقاطعات انجلترا وفي الاقاليم الاخرى الكبيرة في جنوبي بريطانيا امكن تعقبها الى مصادرها لوجد ان نسبة كبيرة منها اعتصرت في معظمها من الكدح الذي سخرت له جموع غفيرة من الوطنيين السود والسمر والصفير بفنون لا تختلف جوهريا عن تلك التي ساعدت روما في عهد الامبراطورية الرومانية على الاسترخاء والاغراق في الابهة »  
( الامبريالية ص ١٥١ ) .

ولقد خلقت الامبريالية تربة خصبة للمصالح المكتسبة . . نفلت الى كل جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي . ومارست الاحتكارات الضغط في البرلمان واستطاعت

أن تجعل مرشحيها يختارون لمناصب رئيسية كما جعلت الآخرين يخدمون مصالحها من وراء ستار . وأضحت صحافة الاحتكار صوت المصالح الكبرى أما المنح المالية للجامعة ( مع من ترشحهم ضمن هيئاتها ) فقد وضعت خططها لتكون ضمانا ضد التعليم المتمرد ، وكذلك استخدمت نفوذها في البرلمان وحلقات اتصالاتها في جهاز الحكومة لتضمن أن تعطى الكتب المدرسية تركيزا كاملا على ( منافع ) العصر الامبريالى .

وكان هذا كله مرتبطا بالتوسع الهائل للدولة الرأسمالية - قوات مسلحة وقوات شرطة أكبر وعدد من القضاة أكثر ومزيد من الموظفين المدنيين فى بريطانيا وتوسع متزايد على الدوام فى الاقاليم المستعمرة . ولم يعد جهاز الدولة بعد مقتصرا على انجلترا بل أصبحت دولة امبريالية تمارس سلطتها لمصلحة الاحتكارات الكبيرة فى الداخل والخارج .

ولقد استمسك لينين برأيه فى انه خلال القرن التاسع عشر لم تكن الاحتكارات وحدها بل كذلك ، اقلية ملحوظة ، من العمال فى بريطانيا هى التى جنت فائدة مؤقتة من الارباح الضخمة التى تحصل عليها الاستثمارات فيما وراء البحار . وفى بساطة رسمت الخطوط العريضة العملية على أساس انها : ١ - استغلال هذه البلاد ( بريطانيا ) للعالم كله ٢ - ضمان مركزها الاحتكارى فى السوق الدولية ٣ - ضمان احتكارها الاستثمارى . اما النتائج فكانت هى : ١ - تحول جزء من العمال البريطانيين الاجراء الى الطبقة الوسطى ٢ - سماح جزء من الاجراء البريطانيين لنفسه بأن يسلس قياده لرجال بيعوا أو على اقل تقدير قبضوا الثمن من الرأسماليين .

تلك كانت العوامل التي ساعدت على نشوء ما وصفه لينين بأنه اتجاهان فى الحركة العمالية البريطانية . وهما الاتجاه الاصلاحي ( او الانتهازى ) والاتجاه الثورى . والاتجاه الاول كان التضحية بالاغلبية فى سبيل مصالح الاقلية والتعلق بمصالح قصيرة الامد على حساب المصالح الطويلة الامد للطبقة العاملة .

وكانت ( الاقلية الملحوظة ) هى العمال المدربون والمنظمون ، وذلك لانه حتى فى عام ١٨٩٢ لم يكن هناك الا مليون ونصف مليون نقابى من مجموع العمال البالغ عددهم ١٤ مليوناً . حقا انه حتى العمال غير المنظمين لم يحرموا من فوائد غير مباشرة . وهذا امر قد حصلوا عليه من خلال التوسع فى الخدمات الاجتماعية ( كالاسكان والتعليم . . الخ ) اثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر - وخاصة فى العقد الاول من القرن العشرين .

الا ان هذا ليس معناه ان العمال البريطانيين « يعيشون حالة على اكتاف الشعوب المستعمرة » وذلك لانهم ايضا كانوا يستغلون ولكنه يعنى مثلا ان وضع الاحتكار البريطانى فى القرن التاسع عشر مكن اقلية من العمال البريطانيين ان تستخلص أجورا أكبر بقدر طفيف . وكانت النتيجة السياسية هى ان تشرب قادة العمال فكرة ان الاحتفاظ بالامبراطورية فى صالح العمال البريطانيين .

ولم تكن وجهة نظر لينين قطعا ان الامبريالية تخدم المصالح الاساسية للطبقة العاملة لان: حكمة العام كان :

« ان نير الفئة القليلة من الاحتكاريين المفروض على بقية الشعب يصبح أشد قسوة وأثقل أعباء وأصعب تحملا مرة » .

وفوق ذلك فقد جعل هناك تمييزا واضحا بين القرن التاسع عشر عندما كان لبريطانيا احتكار عالمي وبين بداية القرن العشرين الذي كان وضع بريطانيا فيه آخذا في التقوض بفعل قوى امبريالية منافسة . وكانت النتيجة العامة التي انتهى اليها فيما كتبه سنة ١٩١٦ هي :

« أن السمة المميزة للوضع الراهن هي استحكام الظروف الاقتصادية والسياسية التي لا يمكن أن تسفر عن شيء الا أن تزيد العجز عن امكن التوفيق بين الانتهازية وبين المصالح العامة والحيوية لحركة الطبقة العاملة » .

ويؤكد الاقتصاديون والاحصائيون البريطانيون هذه التفرقة بين القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ففيما بين ١٨٥٠ وبين ١٨٧٥ ارتفعت الاجور الحقيقية ( النقد الفعلى مقدرا بالنسبة الى الاسعار ) بحوالى ٣٣٪ وفيما بين ١٨٧٥ وبين ١٩٠٠ ارتفعت مرة اخرى بنسبة ٤٠٪ . ومن ناحية اخرى تدهورت الاجور الحقيقية بنسبة ١٠٪ . فيما بين ١٩٠٠ وبين ١٩١٣ ولم ترتفع مرة اخرى ( فيما عدا فترة الحرب العالمية الاولى ) حتى ١٩٢٤ . وعلى العكس ارتفعت الارباح ٥٥٪ بين ١٩٠٠ وبين ١٩١٣ أما الارباح من الاستثمار فيما وراء البحار فقد زادت اكثر من الضعف .

وليس من المستغرب أن يتميز العقد الاول من القرن العشرين فى بريطانيا بنشوء حركة ثورية بين عمال الصناعة وتكوين حزب العمال فى ١٩٠٦ - وهو يعتبر امتدادا للجنة تمثيل العمال فى ١٨٩٩ . وقد اجبرت هذه اليقظة السياسية الجديدة الامبريالية البريطانية على تقديم بعض الامتيازات الاجتماعية تصورا منها أن فى هذا ضمانا ضد المد الصاعد للصراع الطبقي .



ومهما تكن الامتيازات التى استخلصت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فان مستويات المعيشة البريطانية كانت لا تزال منخفضة للغاية فى بواكير القرن العشرين . وقد كتب سير هـ كامبل بانرمان Sir H. Campbell Bannerman زعيم حزب الاحرار فى ١٩٠٣ : « هناك نحو ٣٠ ٪ من سكاننا مصابون بسوء التغذية وهم على حافة الجوع . . يعيشون فى قبضة الفقر الدائم . أما سير ليو شيوزا منى Chiozza Money فى كتابه ( الثروات والفقر Riches and Poverty الصادر فى ١٩٠٥ فقد أحصى أن من بين مجموع السكان البالغ تعدادهم أربعة وثلاثين مليوناً فى ذلك الوقت ليس أقل من ثلاثة وثلاثين مليوناً قد تدهوروا ليندرجوا فى فئة ( الفقراء ) وأن ثلاثة عشر مليوناً منهم كانوا « على حافة الجوع » .

وفى ١٩١١ كان يعتقد أن ٣٠ شلناً فى الاسبوع هى الحد الأدنى الذى يستحيل دونه الاحتفاظ بمستوى معيشة ملائمة ولكن ليس أقل من خمسة ملايين من الثمانية ملايين من العمال اليدويين الذكور فى بريطانيا كانوا دون هذا المستوى . ولهؤلاء الملايين الخمسة كان المتوسط الفعلى للدخل ٢٢ شلناً فى الاسبوع لا غير . وكشف الإحصاء فى ذلك العام أيضاً أن ٥١ ٪ من ١٠٠٠٠٠ امرأة يعملن فى أعمال كتابية فى التجارة والصناعة ينلن دخلاً أقل من ٤ جنيهات فى العام ( ١٦ شلناً فى الاسبوع ) وأن ٣٢ ٪ يحصلن على أقل من ٦٠ جنيهات فى العام .

أن الأمبريالية لم تخلق قطعاً عصراً ذهبياً للطبقة العاملة البريطانية ! والتحسينات المحدودة التى كانت قد تحققت فى

مستويات المعيشة قبل ١٩٠٠ انما كانت نتيجة ضغط منظم من العمال أنفسهم . تؤيدهم العناصر الاكثر تقدما فى الحركة المعارضة فى ذلك الوقت .

ان الامبريالية كانت دائما ضد المكاسب العامة للطبقة العاملة . وهذا ظاهر من الابعاء المتزايدة للتسلح التى تضاعفت فيما بين ١٨٧٥ وبين ١٨٩٧ وتضاعفت مرة اخرى مع عام ١٩١٣ . ولقد لمست آثاره فى الحروب الاستعمارية العديدة والحرب العالمية الاولى ثم الحرب العالمية الثانية وفى تتابع الحرب الاستعمارية خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة والنفقات الهائلة لبرنامج التسلح الراهن والاسلحة النووية التى تهدد الآن بزج العالم كله فى كارثة جديدة مروعة .

## المستعمرات و (المساعدة الاقتصادية)

لقد حان الآن الوقت لفحص أثر الامبريالية على المستعمرات والشعوب المستعمرة وهذا الامر اشد ما يكون ضرورة لان الطبقة الحاكمة الانجليزية مشغولة الآن بحملة ايدولوجية واسعة الانتشار لاقرار الدعوى بأن بريطانيا ألحقت المستعمرات بها لا لشيء سوى خير هذه المستعمرات . وثمة كتب جديدة وجرائد ومقالات فى الصحف وندوات فى الاذاعة والتليفزيون تكرر من أجل الفكرة القائلة بأن « الوصاية » البريطانية على المستعمرات تضع نهاية « للبربرية والوحشية » فى البلدان ( المتخلفة ) والارتفاع بها الى المستويات « المتحضرة » واعدادها « للحكم الذاتى الديموقراطى » .

وبالرغم من أن تغيرات كثيرة قد حدثت فى المستعمرات فان نمطها الاقتصادى الاساسى ظل على حاله . أنها تعمل لمد بريطانيا بالمواد الخام والمنتجات الاولى والمعادن ( أو تبيعها للولايات المتحدة لتحصل على الدولارات ) لخدمة المصالح الامبريالية البريطانية . والنتيجة هى وجود اقتصاد مشوه لمصلحة جانب واحد والامثلة على ذلك ما يلى :

الملايو : المطاط والصفيح .

سيلان : الشاي والمطاط .

روديسيا : النحاس .

كينيا : الشاي والبن .

نيجيريا : الكاكاو والفول السوداني .

جامايكا : السكر والموز .

غير أن الامبريالية لم تقتصر في الماضي على تعمد تحديد نمو الاقتصاديات المتوازنة في المستعمرات فحسب ، بل حرصت على ذلك التحديد أيضا في خططها للمستقبل . والدليل على ذلك منشور رسمي صدر في الفترة الاخيرة عن الحكومة البريطانية يعلن بعد الاشارة الى الاستثمار الخاص في عمليات التعدين :

« ان تصنيع افريقية الاستوائية قد بدا بالتأكيد ، ولكن - وهذا امر ذو أهمية أساسية - يجب ان يقوم اقتصادها دائما على أساس الفلاحة » ( أهداف بريطانيا من افريقيا ص ٢٥ ) .

ولقد علق اهتمام شديد على مشروعات الولايات المتحدة السخية للمساعدات الاجنبية .

ولكن ما حدث في الحياة الواقعية في الفترة ما بين ١٩٤٩ و ١٩٥٥ هو ان ٧٠٪ من برامج الولايات المتحدة الخاصة «بالمساعدات الاجنبية» ( ومنها مشروع مارشال ، والامن المشترك ، وتقديم القروض للحكومات ، ونقطة ترومان الرابعة الخ ) ذهبت للبدان النامية في غرب اوروبا ولم يذهب الى آسيا سوى ٢٠٪ والى افريقية ٨٪ بما فيها الشرق الاوسط والى امريكا اللاتينية ٢٪ . ومن هذا المجموع لم يخصص للمساعدة الاقتصادية المباشرة الا ١٠٠ مليون جنيه - اي اقل من ٧٪ . بل كانت هذه المساعدة أساسا لانشاء طرق وكبار ومطارات لخدمة أغراض حربية استراتيجية .



وشبيه بهذا مجموع المساعدات البريطانية التى تقدم تحت اسم قوانين تنمية المستعمرات وزيادة رخائها فى السنوات ١٩٤٦-١٩٥٦ قد وصلت الى ١١٣ مليون جنيه وكذلك القروض المقدمة تحت اسم وكالة تنمية المستعمرات الى ٥٤ مليون جنيه - وكلها اقل من ١٧ مليون جنيه فى السنة ! اما المنح المخصصة للتنمية الصناعية فكانت بمعدل جنيه واحد لكل ٣٠٠ جنيه ، ومن قروض الوكالة ذهب الجزء الاكبر الى الشركات البريطانية فيما وراء البحار .

والسمات الاساسية لكل هذه الخطط الرسمية للمساعدة الاقتصادية ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

( ١ ) انها تتمشى مع خطط الامبريالية للحرب الاستراتيجية ولا شأن لها بالارباح الضخمة للاحتكارات الكبرى .

( ٢ ) انها تستهدف تقديم الخدمات الجوهرية الاساسية التى تكلف اصحاب الاستثمارات الخاصة كثيرا ( الطرق والسكك الحديدية والمحطات القوية وخزانات المياه والمدارس الخ ) وذلك حتى تتزود الاحتكارات بالقوى الرخيصة . ووسائل النقل والمياه وقوى العمل لكى تتمكن من جنى ارباح اوفر .

ويلخص التقرير الصادر من منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى سنة ١٩٥١ والذى يناقش مشروعات التنمية فى افريقية جنوبى الصحارى الموضوع كله بالمقارنة بين رأس المال « العام » ورأس المال « الخاص » .

« يقتضى الاعداد الاولى لكثير من المشروعات الانتاجية قدرا

كبيراً من التجهيز الاساسى الذى يتطلب بدوره قدراً كبيراً من رأس المال وغالباً ما يتعذر الحصول على أى ربح لعدة سنوات تالية . وهذا هو السبب فى أن رأس المال الخاص يحجم أحياناً كما أنه السبب أيضاً فى أنه يجب على رأس المال العام أن يحل مكانه مثلما فعل فى عدة ميادين » .

وبالمثل فإن كل المناقشات التى جرت فى الأمم المتحدة حول المشروع المقترح بإنشاء صندوق للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ، تقوم على رأس المال العام باعتبار أنه يمهّد الطريق لاستثمار رأس المال الخاص .

« يتحتم أن يكون هناك حد أدنى من الطرق ومحطات القوى والمدارس والمستشفيات والمساكن والمباني الحكومية . فقد أظهرت التجربة أنه لا يمكن للإنتاج أن ينمى فى يسر وأن المبادرة الخاصة لا تستطيع أن تقوم بدورها كاملاً إلا حين تقام على هذا الأساس »

( نشرة الأمم المتحدة يونية ١٩٥٥ ) .

إن المتحدثين باسم الاتحاد السوفيتى فى الأمم المتحدة بينما قبلوا مبدئياً مشروع ( صندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ) ، حثوا فى أصرار على أنه يجب أن تكون المساعدة الاقتصادية خلاقة وأن التنمية يجب أن تنمى عملية التصنيع وتكون قائمة على فوائد قليلة وخالية من الشروط التى يفرضها البنك الدولى .

ومن السهل إدراك السبب فى هذه التحفظات السوفيتية من دراسة للتقرير الرسمى للبنك فى الفترة ما بين ١٩٤٦ - ١٩٥٣ حيث يشير إلى أن :

« معظم قروض البنك مخصصة للخدمات الاساسية .. الطرق والسكك الحديدية وتسهيلات القوى والرى ومشاريع استصلاح الاراضى وما أشبه .. التى تعتبر شرطا أساسيا لنمو المشروعات الخاصة . أن تركيز الاهتمام المتزايد على الصناعة لمجرد التصنيع وفوق كل شىء الصناعة الثقيلة قد يترك البلد المتخلف وقد حصل على رمز الصناعة وليس على جوهرها الحقيقى .. وبوجه عام فإن رأس المال يجب أن يستخدم حيث يحصل على أكبر عائد » .

وحتى تقرير حزب العمال الرسمى عن المساعدة الاقتصادية يقبل هذه المقدمة . أنه يشرح أن غرض وكالة تنمية المستعمرات هو :

« ... تمويل المشاريع التى تروج تجاريا ، أنها مؤسسة استثمارية وليست مؤسسة تعطى المنح . ولكن الشركات الخاصة كما رأينا مستعدة لأن تتعهد فى وضوح المشاريع التجارية الربحية فى المستعمرات . وإذا أريد أن يكون للوكالة أى نفع فعليها إذن أن تقوم ببعض المخاطر » .

فهنا نجد أن رأس المال « العام » يقبل المشروعات طويلة المدى والمحفوفة بالمخاطر لكى يمكن رأس المال الخاص من الحصول على أرباح أسرع وأوفر . ولنزيد ذلك وضوحا فإن برنامج حزب العمال الرسمى يشير الى أن الوكالة « يجب أن تتحمل من عبء المسئولية الاجتماعية قدرا أكبر مما هو متوقع من المنشآت الخاصة » .

ومع هذا ، فهناك أحجام عميق الجذور من جانب الحكومات الامبريالية حتى عن الارتباط فى استثمار عام طويل المدى . أن

زحف الصراع التحررى والاصرار من جانب الشعوب المستعمرة على نيل التحرر الاقتصادى ( تماما مثل الاستقلال السياسى ) كانا من السرعة والقوة الى حد جعل الحكومات تفرع من تحمل المخاطر الكبيرة حتى مع ( الاستثمار العام ) .

ويقترن بهذا الازمات الاقتصادية والسياسية فى الدول الامبريالية وتزايد المنافسة بينها تم التحدى الذى تلقىه المساعدة الاقتصادية الاشتراكية بعدما صارت الآن ممكنة نتيجة للتقدمات الاقتصادية الهائلة فى العالم الاشتراكى .

## النهب الاستعماري

ان القياس الدقيق للاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار والارباح التي تجنيها « سر من ادق الاسرار » وبالمثل من الصعب ان نميز في الميزانيات الخاصة التي تنشرها الشركات الكبرى فيما وراء البحاريين نسبة الارباح التي تجيء من الاستغلال للمستعمرات وبين نسبة الارباح التي تجيء من مصادر أخرى .

وتقتصر التقارير الاخرى السنوية لبنك انجلترا على الشركات العاملة كلية او غالبا في الخارج وتستبعد هذه التقارير الكثير من الشركات التي تعتبر ارسدها فيما وراء البحار ذات أهمية جوهريه « كما تستبعد كذلك شركات التأمين والملاحة . ويصور تقرير وزارة الخزانة الرسمي لعام ١٩٥٨ ان المجموع الاجمالي بالاسترليني للممتلكات فيما وراء البحار في الربع الاخير من تلك السنة قد ارتفع الى ٣٩٦٩ مليون جنيه . وهذا أيضا ما اعتبرته الفينانشيال تيمز تقديرا منخفضا جدا ( ٨ أغسطس ١٩٥٨ ) وذلك بالنسبة لتقديرها البالغ حدا أدنى مقداره ٦٥٠٠ مليون جنيه وحدا أقصى يمكن ان يرتفع الى ١٠٠٠٠ مليون جنيه .

وتشير الفينانشيال تيمز ( ٢٣ يونيه ١٩٥٩ ) عند تحليلها لدورية نشرة الصناعة التي تصدرها وزارة الخزانة الى أن شركة « سيتي أوف لندن وشركات النفط وغيرها » تملك فائضا قيمته



٣٧٤ مليون جنيه وشركات الملاحة ١٦٧ مليون جنيه وتبلغ قيمة الفوائد والارباح والاسهم ٥٣ مليون جنيه أى اجماليا قدره ٥٩٤ مليون جنيه (١) .

ولو أننا أطلعنا على الجدول الدورى للارباح التى تجنيها الشركات كما هى منشورة فى الفينانشيال تيمز لامكنا أن نرى لأول وهلة أن الشركات التى تعمل فى البترول والنحاس والشاى والبن والصفيح والمطاط ( كلها من منتجات المستعمرات أساسا ) تحقق ربحا سنويا بمتوسط حوالى ٦٥٠ مليوناً من الجنيهات . وتحقق شركات البترول وحدها ربحا يزيد على ٤٠٠ مليون جنيه سنويا .

وهذا ليس معناه أن مجموع الاستثمارات البريطانية الخارجية لا يوجد الا فى المستعمرات وغيرها من البلدان المتخلفة . ومن المهم أن نضع تميزا واضحا بين الاستثمارات والارباح ، وذلك لان استثمار رأس مال قليل فى المستعمرات يدر أرباحا أكبر من مثيله فى البلدان المتقدمة اقتصاديا .

وتركز الاستثمارات الرأسمالية فيما وراء البحار أساسا على انتاج المعادن وغيرها من المواد الخام فى المستعمرات لخدمة الصناعة ( والارباح الكبيرة ) فى الدول الامبريالية . ومن ثم فان أضخم الاستثمارات الاجنبية فى البلاد المستعمرة تعمل فى النحاس والمطاط والصفيح والبوكسيت والذهب والآلىء .

---

(١) دليل : أن كثيراً من المصادر المتعلقة بأرباح ماوراء البحار لا تعلن رسميا ويقدر مستر هيو راثبون فى عدد ابريل ١٩٥٨ من مجلة لاهورمانشلى الاجمالى لسنة ١٩٥٦ وتقدر بحوالى ١٠٠٠ مليون جنيه .

أن نسبة ضخمة من الأرباح من المستعمرات لا تأتي مباشرة من أطراد عملية الإنتاج ولكنها تكتسب من أطراد العلاقات التجارية كما أن الفائدة الأساسية للاستغلال الاقتصادي والامبريالي هي ضمان مورد متزايد على الدوام من المواد الخام الرخيصة من المستعمرات بينما يحتفظ بأسعار الاحتكارات للسلع الجاهزة والتي يعاد بيعها مرة أخرى إليها .

كذلك نجد أن كل خطوط الملاحة العالمية تجنى أرباحا ضخمة من تكاليف الشحن المرتفعة - وهي جميعا جزء من الأرباح الاحتكارية التي تعتصرها شركات ماوراء البحار من استغلال شعوب المستعمرات .

وتكشف التقارير السنوية الرسمية عن البلدان المستعمرة (الكلونيات تریتوریز) التي تصدرها وزارة المستعمرات اتساع نطاق الاستغلال الاستعماري ومنها يؤخذ أن النمط العام في السنوات الأخيرة هو زيادة حجم انتاج المستعمرات مع هبوط مستمر في القيمة الاجمالية . ويرجع هذا الى تدهور الاسعار العالمية للمعادن والسلع الأولية - المأخوذة من المستعمرات والبلدان المتخلفة . ولقد قدرت الامم المتحدة أن تدهور الاسعار سلب هذه البلدان مالا يقل عن ٢٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٥٨ - أي حوالي ٧١١ مليونا من الجنيهات . ويعتز الكتاب الابيض «ميزان المدفوعات العام» بأن ميزان الائتمان البريطاني يبلغ ٢١٠ مليونا من الجنيهات ولكنه اضطر الى أن يعترف بأن ١٩٠ مليونا منها قد تم الحصول عليه ، بدفع أسعار أقل لمنتجات المستعمرات .

وما يثير قدرا مماثلا من الدهشة أن المستعمرات تصدر نسبة

من انتاجها المحلى ( اكبر ) مما تصدره بريطانيا . ان هذا يعنى ان عليها ان تستخدم قدرا اكبر من انتاجها لتدفع ارباح ما وراء البحار و وارداتها - ويحدث هذا فى بلاد معروف عنها تماما الفقر المدقع ! لقد قدرت صادرات المستعمرات فى ١٩٥٥ بما قيمته ١٣٩٥ مليوناً من الجنيهات وهى تمثل ٤٤٪ من الانتاج المحلى الاجمالى المقدر قيمته بـ ٣١٠٠ مليون جنيه . وهذا فى مقابل الصادرات البريطانية التى تمثل ١٨٪ من مجموع الانتاج المحلى فى ذلك العام . وكانت هناك نسبة مشابهة مقدارها ٤٤٪ فى ١٩٥٨ عندما تضاعف مجموع الانتاج المحلى فى المستعمرات ( بسبب انخفاض الاسعار ) الى ما قيمته ٢٨٥٠ مليوناً من الجنيهات كما ان قيمة الصادرات وصلت الى ١٢٥٦ مليوناً من الجنيهات .

حقا ان ارتفاع اسعار سلع المستعمرات ( المطاط والصفير والنحاس الخ ) خلال الحرب الكورية والازدياد التقليدى فى الاسلحة قد زاد من قيمة صادرات المستعمرات حتى ١٩٥٥ ، وحتى ابان ذلك حصلت المستعمرات على القليل او هى لم تحصل اطلاقاً على ثمن منها . ان مكاسب صادراتها قد تكسبت على شكل ارصدة استرلينية فى لندن . وبلغت الارصدة الاسترلينية للمستعمرات اجمالها الهائل المقدرب ١٤٤٦ مليوناً من الجنيهات عند نهاية ١٩٥٥ مما جعل برنامج العمال الرسمى عن المساعدة الاقتصادية ، يشير اليها بقواه « بدلا من تمويلنا للمستعمرات كانت هى التى مولتنا »

واقدر كانت المستعمرات افضل ممول لبريطانيا بالدولارات خلال السنوات العشر الاخيرة . بل ان مستر روى هارود Roy Harrod المتحدث بلسان رجال الاعمال الضخمة عبر عن ذلك معلقا على تقرير ميزان المدفوعات فى ١٩٥٥ بهذه الكلمات :

« لقد بلغ صافي ارباح المستعمرات ما قيمته ١٢٠ مليوناً من الدولارات . وقد ذهب هذا المبلغ ليواجه عجزاً في بلاد منطقة الاسترليني عدا المملكة المتحدة في الدولار يرتفع الى ١.٨ مليون من الجنيهات . والسؤال الذي اثاره البعض عما اذا كان هذا نمطاً مقبولاً وعما اذا كانت الدول الاغنى في منطقة الاسترليني فيماعداء المملكة المتحدة يجب على حد قولهم أن تتطفل على المستعمرات لتغطي احتياجاتها من الدولارات يجاب عليه بأن هذا على أى حال هو النمط الطبيعي » ( نيوكومولث ٢٦ مايو ١٩٥٦ ) .

وهكذا يرى المستر روى هارود أن هذا « نمط طبيعي » . وقد كان من جراء استخدام حصيلة المستعمرات من الدولارات لمواجهة العجز في الدولارات في ذول الدومنيون ان ضاقت أيضاً هوة الدولار بالنسبة لبريطانيا - وفي بعض السنوات استخدمت هذه الحصيلة مباشرة لسد الثغرة في حصيلة بريطانيا من الدولارات .

أما بالنسبة للمستعمرات والبلدان المستقلة حديثاً التي تحصل على قدر أقل في مقابل صادراتها وتدفع قدراً أكبر لوارداتها فقد حدث تدهور في موازينها من الاسترليني بينما اشتدت في الوقت نفسه حاجة البلدان المستقلة حديثاً الى موازين استرلينية أكبر لتمويل اقتصادياتها الخاصة وتنميتها ولم يعد امامها الا أن تختار بين تخفيض ارصدها من الاسترليني الى ما دون ( مستوى الخطر ) أو الاقتراض من سوق لندن الحرة ومن ثم التفاوض للحصول عليها بنسب عالية من الفوائد بحيث تتعرض لمزيد من الاستغلال وتحقق بتجربتها الخاصة من أن الاستغلال الاستعماري يبقى طالما بقيت الامبريالية .

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت امبراطورية بريطانيا، لشاسعة الارحاء هى الوسيلة لضمان توفير المواد الخام وزيادة التبادل التجارى بين بلدان الامبراطورية . ولا تزال الامبريالية البريطانية تحكم قبضتها على المواد الخام فى المستعمرات ولكن خضوعها المتزايد لسوق الدولار كان له اثره فى تضيق نطاق التجارة البريطانية داخل الامبراطورية . ولقد تبددت منذ سنة ١٩٤٥ ، الأسطورة القائلة بأن ممتلكات بريطانيا هى وسيلة لزيادة تجارتها مع المستعمرات .

ان نصيب بريطانيا من مجموع التجارة لكل بلاد الامبراطورية تناقص من ٤٦.٣ ٪ فى ١٩٥٢ الى ٤٤ ٪ فى ١٩٥٦ فى حين ارتفع نصيب الولايات المتحدة بنسبة ١٧ ٪ ومن ١٩٣٨ الى ١٩٥٥ ازدادت صادرات الولايات المتحدة الى بلاد الامبراطورية البريطانية اربعة اضعاف ، ومنذ ١٩٤٩ ازدادت بنسبة ٤٠ ٪ . أما وارداتها من ١٩٣٨ حتى ١٩٥٥ فقد ارتفعت ٧ اضعاف ونصف وازدادت بنسبة ٦٦ ٪ بعد ١٩٤٩ .

ومما يدعو الى المزيد من الدهشة تدهور تجارة بريطانيا مع مستعمراتها نفسها . فنسبة صادراتها الى المستعمرات نقصت من ٢٩ ٪ فى ١٩٥٤ الى ٢٢ ٪ فى ١٩٥٨ أما نسبة وارداتها فمن ٢٧ ٪ الى ٢٣ ٪ . وفى الفترة نفسها ارتفعت نسبة صادرات المستعمرات الى الدول خارج منطقة الاسـترلىنى من ٤٦ ٪ الى ٥٢.٥ ٪ أما الواردات فمن ٤٠ ٪ الى ٥٤.٨ ٪ .

اى بعبارة أخرى فان نصيب بريطانيا من التجارة الاجمالية لمستعمراتها الخاصة صار اقل من الربع وتهبط نسبة مالها من هذه



التجارة عاما بعد آخر . ومن ناحية أخرى فان أكثر من نصف تجارة المستعمرات البريطانية تذهب الى خارج المنطقة الاسترلينية . ويتزايد ما يذهب منها الى الولايات المتحدة شيئا فشيئا ولكن فى السنوات الاخيرة أخذت اليابان والمانيا الغربية تحصل على نصيب يتزايد فى سرعة شديدة - وذلك مع نصيب ضئيل يذهب كذلك الى الدول الاشتراكية .

## الفقر والفاقة

حتى هؤلاء الذين يذرفون الدمع على مستويات المعيشة المنخفضة في المستعمرات يحاولون أن يسروا عن أنفسهم اعتقاداً بأن هذه المستويات قد تحسّنت في السنوات الأخيرة . والحق أن الوانا من التقدم حدث في محيط التعليم والخدمات الاجتماعية ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن تذكر العوامل التي كانت مسئولة عن هذه التغيرات وإلى أي حد عملت على تحسين المستويات العامة للحياة عند شعوب المستعمرات بشكل عام - باستثناء الاقلية الضئيلة .

والعامل الأساسي وراء هذه التغيرات هو ذلك الكفاح المتصل من الشعوب المستعمرة للنهوض بمستويات معيشتها ولتأمين تسهيلات أحسن للتعليم وللحصول على التوسع الشامل في الخدمات الاجتماعية . وإيا ما كانت التغيرات التي جرت في هذا المجال فإنها فرضت فرضاً على حكام المستعمرات البريطانية . وفي الوقت نفسه مثلما اعترفت الطبقة البريطانية الحاكمة في القرن التاسع عشر ( حين ووجهت بضغط الجماهير المطالبة بمستويات أعلى في المعيشة وتعليم للجميع بالمجان ) بالحاجة إلى مزيد من العمال الذين يستطيعون القراءة والكتابة اعترفت أيضاً بأن نشر القدر الأدنى من التعليم والتدريب الصناعي إنما هو في البلدان المستعمرة ضرورة أيضاً . وعندما نجىء إلى فحص الوضع الراهن

فان اشد ما يدعو الى الدهشة ليس هو التقدم ولكن الحالة المخزية لمستويات المعيشة المنخفضة وامكانيات التعليم فى هذه البلاد .

ولنبداً اولاً بوطأة الامبراطورية على ملكية الارض فى المستعمرات . وحيث كانت الملكية الاقطاعية او الملكية الخاصة لمساحات واسعة من الارض قائمة فان كل ثقل الحكم الامبريالى وضغطه بدلاً ( ولا يزالان ) للابقاء على امتيازات الحكام الاقطاعيين واصحاب الملكية الخاصة . اما الجمهرة الكبيرة من شعوب المستعمرات فترغم على العمل فى الحقول والمزارع الكبيرة او فى المناجم ووسائل النقل او اجهزة الحكومة .

وفى اجزاء كثيرة من غرب افريقية كانت الارض موقوفة على ملكية قبلية بالمشاع وتسلم من جيل الى جيل ولو انه فى السنوات الاخيرة صارت نسب متزايدة من الارض قابلة للبيع . وفى اجزاء اخرى من افريقية استولى حكام المستعمرات البريطانية على الارض علناً او شجعوا ( المستوطنين البيض ) على انتزاعها من الافريقين .

اما الوضع فى كينيا فهو ان ١٦٧٠٠ ميل مربع من اجود الاراضى ( ما يقرب من ١/٥ مجموع مساحة بريطانيا ) - تعرف باسم ( اراضى البيض المرتفعة ) - يملكها الاوروبيون ويحتفظ بها لهم . ومع ان هناك مائة افريقى فى مقابل كل اوروبى فانه لم يترك لهم سوى ٥٢٠٠٠ ميل مربع من اوفر الاراضى - أى بنسبة ١٧٨ فدان لكل اوروبى ( رجلاً او امرأة او طفلاً ) وخمسة ونصف فدان لكل افريقى . ويشهد الازدحام فى المناطق المحجوزة للافريقين ويحصر آلاف من الافريقين فى مناطق مجدبة اما عمال التراحيل

الذين فى اراضى الاوروبيين دون اى ضمان قانونى فلا يقل عددهم  
عن ربع مليون .

وتبلغ مساحة الاراضى المحجوزة للاوروبيين فى روديسيا  
الجنوبية اكثر من ٥٠٪ من مجموع الارض و ٣٤٪ فقط للافريقيين  
بالرغم من انه يوجد اربعة عشر افريقيا مقابل اوروبى واحد . واكثر  
من نصف مليون من الافريقيين يملكون ٣٨٩٠٠٠٠٠ فداناً ونسبة  
الفلاحين بينهم ٩٥٪ ولكن ٢٠٠٠٠٠٠ اوروبى ( اقل من ١٠٪ من  
مجموع الافريقيين ) يملكون ١٠٨٩٨٣٠٠٠ فدان ( اى مايقرب  
من ثلاثة اضعاف ) كما ان ٩٧٪ منهم يعيشون فى المدن .

أما فى روديسيا الشمالية فان ٦٠٪ من الاراضى تعطى كأمانة  
بالرغم من أن هناك ٣٠ افريقيا مقابل اوروبى واحد ! وفى نياسالاند  
تبلغ الاراضى المعطاة كأمانة ٨٧٪ ولكن ٩٩٪ من مجموع السكان  
من الافريقيين . وفى اتحاد جنوب افريقيا هناك اكثر من ٩٥٪ من  
الاراضى مقصورة على الاوروبيين - وهم أقل من ثلث تعداد  
السكان .

واذ كانت السياسة الانجليزية الرسمية غير راضية بالمدى  
الذى وصل اليه نهب الارض فانها تعمل على ان تزيد الضغط  
على الافريقيين بقدر اشد وطأة لكى تجعل ارضهم قابلة للبيع  
للاوروبيين . وهذا هو الهدف الجوهري من خطط ( توحيد  
الارض ) التى تفرض فرضاً لكى تنفذ فى شرق افريقية وروديسيا  
الشمالية ونياسالاند .

وبالرغم من تزايد ملكية الاوروبيين للاراضى التى كانت ملكاً

للافريقيين من قبل فان الارض التى يزرعها الاوروبيون آخذة فى التدهور وليس فى الزيادة ومن بين سبعة وأربعين مليوناً من الفدادين من أرض « المستوطن الاوروبى » فى روديسيا الشمالية تشير المصادر الرسمية فى ١٩٥٦ الى أن مليوناً واحداً فقط قد تمت زراعته كما أن من بين الاربعة ملايين ونصف المليون فدان التى يملكها الاوروبيون فى روديسيا الشمالية تمت زراعة ٥٪ فقط . وثمة قطع كبيرة من الاراضى تستخدم عند الاوروبيين لا للزراعة ولكن للصيد والمتعة .

وقد تفشت المضاربة بأثمان الاراضى من ناحية أخرى فى المناطق المدنية . وارتفعت قيمة العقار الاوروبى فى لوساكا (عاصمة روديسيا الشمالية من ١/٢ ٢ مليون جنيه فى ١٩٥٢ الى ٢٥ مليوناً من الجنيهات فى ١٩٥٩ . وفى نيروبي ( عاصمة كينيا ) ارتفعت من ٤ مليون من الجنيهات فى ١٩٤٥ الى ٤٨٥ مليون فى ١٩٥٩ .

لقد كان اثر الحكم الاستعمارى من وجهة نظر شعوب المستعمرات تقوية قبضة الحكام الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضى . وفى كينيا وروديسيا الجنوبية وجنوب افريقية كان معناه سرقة الاراضى لصالح الاوروبيين .

ولكن ما هى الظروف التى وقع فيها هؤلاء المزارعون السابقون والفلاحون والحرفيون للعمل نظير أجور ؟ من الواضح انه ما من زعيم محافظ أو عمالى يجرؤ على محاولة تبرير مستويات الاجور المنحطة فى المستعمرات ولكنهم يبذلون قصارى جهدهم لاعطاء الاحساس بأن فئات الاجور والاحوال اخلت فى التحسن فى السنوات الاخيرة .



حقا أن هناك اختلافا متزايدا في معدلات الاجور - فهناك  
أقلية ضئيلة من عمال المستعمرات ( خاصة في افريقية ) تتقدم  
الى الدرجات العليا في الوظائف الحكومية والاعمال التى تتطلب  
خبرة فى الصناعة . ولكن الغالبية العريضة من عمال المستعمرات  
ليس لديهم الا القليل من الفرص أو ليست لديهم أى فرص على  
الاطلاق لكى يصبحوا مدربين . وفى هذه البلاد التى تحكمها اقلية  
أوروبية لا يحصل العمال الافريقيون الا على أجر يتراوح ما بين  
١٠/١ - ١٥/١ من أجر العمال الاوربيين .

وأحدث سجل لفئات الاجور ورد فى ( كوارترلى ديجست  
أوف كولونيال ستاتستكس رقم ٤١ أبريل ١٩٥٩ وهو مقصور على  
عشر مستعمرات بريطانية - هى نيجيريا وكينيا واوغندا وتنجانيقا  
وروديسيا الشمالية وجامايكا وغيانا البريطانية وترينيداد  
ومورتيوس وهونج كونج . والجدول التالى يوضح المقارنة بين الاجور  
فى نيجيريا فى ١٩٥٤ وفى ١٩٥٧ وهى نموذج لفئات الاجور فى  
المستعمرات البريطانية .

نيجيريا : الحد الأدنى لفئات الاجر اليومي

المهنة	درجة الكفاية	١٩٥٤	١٩٥٧
الزراعة	غير مدرب	٢ شلن بنس	٢ شلن بنس
	متوسط التدريب	٤ ٢ بنس	٤ ٩ بنس
	مدرب	١٠ ٦ بنس	١٤ ٠ بنس
العمل في القابة	غير مدرب	٢ ٧ بنس	٣ ٢ بنس
	متوسط التدريب	٤ ٠ بنس	٤ ٥ بنس
	مدرب	١٠ ٦ بنس	١٤ ٠ بنس
اعمال المناجم	غير مدرب	٢ ٢ بنس	٤ ٤ بنس
	متوسط التدريب	٤ ٠ بنس	٤ ٩ بنس
	مدرب	١٠ ٠ بنس	١٢ ٣ بنس
التعدين	غير مدرب	٢ ٢ بنس	٣ ٠ بنس
	متوسط التدريب	٣ ٦ بنس	٥ ٠ بنس
	مدرب	١٢ ٠ بنس	١٢ ٣ بنس

ويمثل العمال المدربون في نيجيريا أقل من ١٠٪ من مجموع العمال أما الغالبية العظمى منهم فقير مدربين . وإذا أدخلنا في الاعتبار أن القائمة الرسمية لتكاليف المعيشة ارتفعت في نيجيريا في الفترة نفسها من ١٠٠ إلى ١١٦ لكان هناك مجرد تغيير طفيف في الأجور الحقيقية ، وهبوط فعلي بالنسبة للعمال المدربين ومتوسطي التدريب . وفي يناير سنة ١٩٦٠ خلال زيارة رئيس الوزراء البريطاني ( هارولد ماكميلان حينذاك ) لمستعمرة اسكانية جديدة للعمال في لاجوس عاصمة نيجيريا وضح مراسلو الصحف البريطانية أن إيجار المنزل الصغير المؤلف من أربعة غرف يبلغ ٥ جنيهات شهريا وأن متوسط أجر العمال ٦ جنيهات شهريا .

وفي ١٩٥٩ وضعت النقابة النيجيرية لعمال الشركة الافريقية المتحدة ( وهي فرع من اليونيليفر ليمتد ) برنامجا من أربعة عشر بندا لأصحاب العمل تقرر فيه أنه لم تمنح أى زيادات فى الاجور يمكن مقارنتها بما أعطاه أصحاب العمل الآخرون للموظفين منذ ١٩٥٤ , كما أن أجور العمال الأحداث جمدت لمدة تزيد على تسع سنوات .

وتعطى الديجست أيضا المتوسط الشهرى فى أوغنده فى ١٩٥٧ على أنه لايزيد عن ٣ جنيهات الا قليلا وانه حوالى ٥ جنيهات فى كينيا ، وجنيهان فقط فى تنجانيقا ويرتفع الى ٨ جنيهات فى روديسيا الشمالية و١٤ جنيها لعمال مناجم النحاس الافريقيين .

وفى كل هذه الدول تتراوح فئات الاجور الاوربية ما بين ١٥ و ٢٠ ضعفا بالنسبة لتلك التى يتقاضاها الافريقيون . ويوضح تقرير رسمى للهيئة العليا لشرق افريقية ( منشور فى سبتمبر ١٩٥٧ ) عن الاجور والتوظيف فى كينيا فى يونية ١٩٥٦ أن متوسط الاجر للاوروبى سنويا كان ١٠٦٠ جنيها وللآسيوى ٤٥٦ جنيها والافريقى ٥٦ جنيها .

ويتقاضى العامل الاوروبى الزراعى ٢٩ ضعفا بالنسبة لمتوسط أجر الافريقى . وفى الصناعة الخاصة يتقاضى ١٤ ضعفا ، وفى الوظائف العامة ١٩ ضعفا بالنسبة لمتوسط ما يتقاضاه الافريقى .

وواضح من هذا كله أن التفرقة العنصرية بالنسبة لاجور الافريقيين ليست شيئا يفرضه أصحاب الاعمال الخاصة فحسب بل هو السياسة المقررة للحكومة ذاتها . وعلى هذا النمط نجد أن

الحد الأدنى للاجر الشهري في روديسيا الجنوبية للافريقيين العاملين في المزارع الاوروبية هو ٣ جنيهات لا تزيد وفي المدن ٦ جنيهات و ١٠ شلنات في حين يبلغ الحد الأدنى الشهري للاوروبي ٦٥ جنيها .

ان الاجور الافريقية هي اقلها جميعا ، ولكن الاجور في كل المستعمرات البريطانية دون مستويات الحد الأدنى للمعيشة بشكل كبير . ويبلغ متوسط اجر عمال السكر الجامايكيين في ١٩٥٧ - ١١ شلنا في اليوم . وفي غيانا البريطانية ١٠ شلنات في ١١-١٥٧ شلنات لا غير . ولم تتلاءم زيادة الاجور الضئيلة مع ازدياد تكاليف المعيشة وكانت النتيجة في جامايكا هبوط شامل في الاجور الحقيقية ما بين ١٩٥٣ و ١٩٥٧ وكذلك في غيانا البريطانية فيما عدا فئة قليلة من عمال البوكسيت المدربين وفي ترينداد فيما عدا فئة قليلة من عمال السكر المدربين .

بل واكثر من هذا زراية اجور الفاقة التي تدفع في مستعمرة هونج كونج البريطانية وذلك لان الاجر اليومي لغزالي القطن ونساجيه في ١٩٥٤ وهو أربعة شلنات وثمانية بنسات قد نقص عمليا الى ٣ شلنات و ٩ بنس في ١٩٥٧ . وظلت فئات الاجور في بناء السفن متجمدة عند ١٠ شلنات يوميا ورفع عمال المعادن اجورهم بما قيمته بنسين يوميا أي من ٤ شلن و ١٠ بنس الى ٥ شلن .

وهذه القصة نفسها نجدها في كل ركن من اركان الامبراطورية دون أي اعتبار للتفاوت القائم في بنائها الاقتصادي وتقاليدها وتركيبها العنصري - فقر وفاقه فيما عدا اقلية ضئيلة من العمال المدربين والعمال ذوي الياقات البيضاء .

وبالرغم من أن الوانا من التقدم الهام قد تمت في حقل التعليم الاولى فان ما يبعث على الدهشة البالغة هو هذه النسبة الضئيلة للغاية من الاطفال الذين بلغوا سن التعليم في المستعمرات البريطانية ممن توافرت لديهم الفرص للالتحاق بالمدرسة . ففي تلك المستعمرات التي تخضع لحكم اقلية اوروبية نجد ان الفارق بين نسبة الاطفال الاوربيين والافريقيين المتحقين بالمدرسة اشد دعوة للدهشة - وكذلك يقال عن مستوى التعليم ومقدار ما يصرف على تعليم الفرد الواحد .

وقد اشارت لجنة الامم المتحدة لجمع المعلومات من الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي على سبيل المثال في أحدث تقرير لها عن هذا الموضوع الى انه من بين الاطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس :-

« في مناطق شاسعة يذهب أقل من عشرة في المائة الى المدرسة كما أن كثيرين منهم لا يبقون في المدرسة أقل فترة مطلوبة لارساء الاسس الثابتة لمعرفة القراءة والكتابة بصفة دائبة » .

كذلك رسم اطار للوضع في المستعمرات الافريقية في «جورنال هومبولث أند كولونيال أفيرز» في مارس ١٩٥٨ وقد اوردت الاقاليم المتعددة بالنسبة المثوية الفعلية للاطفال في سن المدرسة ممن التحقوا بالمدارس .

أوغندا	٣٠	نيجيريا ( غرب )	٦٢
كينيا	٣٢	نيجيريا ( شرق )	٤٠
نياساند	٤٧	نيجيريا ( شمال )	٥
روديسيا الشمالية	٥٥	سيراليون	١٢
		تنجانيقا	٢١



والوضع الاجمالى ان ما يزيد عن ٣٠٪ من الاطفال يلتحقون  
بالمدرسة واذا ما اخذنا نيجيريا كلها ( باعتبار استقلالها فى ١٩٦٠ )  
فان حوالى ٢٥٪ هم الذين يلتحقون بالمدرسة وليست هذه هى  
القصة كاملة ، فان الفترة الدراسية العادية لا تستغرق الا ٦ سنوات  
وليست ١٠ سنوات كما هى فى انجلترا .

والتعليم الثانوى اشد سوءا . وقد أجرى صحفى هو د ج .  
مونكهوس D. J. Monkhouse تحليلا للبلدان الرئيسية  
المستعمرة فى افريقية فى اوائل ١٩٥٩ ( المانشستر جارديان فى ١٥  
يولية ١٩٥٩ ) اوضح فيه ان عدد اطفال المدرسة الثانوية يختلف  
من ١ فى ٤٠٠٠ من تعداد السكان فى روديسيا الشمالية الى ١٠ فى  
الالف فى نيجيريا الغربية .

والوضع الحقيقى فى كل منها كان كما يلى :

فى كل ألف من السكان

٢٥ر	نيجيريا ( شمال )
١٠ر .	نيجيريا ( غرب )
٢٧ر	نيجيريا ( شرق )
٢٧ر	نيجيريا ( شرق )
٢٧ر	سيراليون
٥٨ر	اوغنده
٦٦ر	كينيا
٤ر ١	روديسيا ( جنوب )
٣٦ر	تنجانيقا
٨١ر	روديسيا ( شمال )
٤٥ر	نياسالاند
٥٩ر	السودان

وفي هذه الدول الافريقية التي تحكمها اقلية اوروبية تفرض  
التفرقة العنصرية بأسلوب فظ حتى بين الاطفال ، فقد بلغت قيمة  
ما صرف في كينيا في ١٩٥٦ لتعليم الطفل الاوروبى ٨٧ جنيها  
والطفل الاسيوى ٢٠ جنيها ولكنه بالنسبة للطفل الافريقى ١٧ شلن  
و ٧ بنسات لا غير .

وكذلك في روديسيا الشمالية يستطيع كل الاطفال الاوروبين  
الذين بلغوا سن التعليم ان يلتحقوا بالمدرسة ولكن اقل من نصف  
الاطفال الافريقيين يستطيعون ذلك . وفي التقرير السنوى لعام  
١٩٥٦ اُشير الى انه ليس في منطقة حزام النحاس ( الكوبريت ) الا  
١٦٥٠٠ طفل قد سجلوا من بين المجموع الاجمالى البالغ ٤٠٠٠٠  
وذلك بالنسبة لسنوات التعليم الابتدائى الرابع وحدها اما التقرير  
الحكومى عن التعليم الافريقى لتلك السنة فيقرر :

« هؤلاء الذين فشلوا في الحصول على امكنة سوف يحرمون من  
كل التعليم المدرسى . وفي السنوات السابقة عانى كثير من الاطفال  
المصير نفسه . ومطلوب في الحال ٧٥٠ فصلا في كل المناطق المدنية  
ل ٤٥٠٠٠ طالب ممن ليسوا في المدرسة في الوقت الحاضر، ونفس  
العدد من المدرسين الاضافيين » .

ويسجل التقرير الخاص بروديسيا الشمالية في ١٩٥٧ « يمكن  
القول بأن هناك الآن حوالى ٥٠٠٠٠ من الاطفال من سن الثامنة  
الى الخامسة عشر في المدن خارج المدرسة » .

واذا ما كان هذا هو الوضع في المدن فمن المعقول أن نفترض أن  
الامر في القرى أكثر سوءا .

وثمة وضع مشابه لهذا في المستعمرات البريطانية فيما يختص بالخدمات الصحية وكل ما يتصل بالحياة الاجتماعية .

حقا أن هناك عددا أكبر من المستشفيات ومن الأطباء والمرضات ولكن الثغرة بين الوضع في بريطانيا والوضع في مستعمراتها أوسع مما كانت من أى وقت مضى . وفي إحدى المطبوعات عن المستعمرات البريطانية وهى « الصحة في البلدان التابعة للمملكة المتحدة » يورد المكتب المركزى للأعلام بيانا عاما عن الوضع في المستعمرات عن الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٤ .

« أن هذا يوضح أن عدد الاشخاص الذين يعتمدون على طبيب واحد يتفاير من أدنى الأرقام ١٦٧٠ في هونج كونج الى أعلى الأرقام أى ٦٦٠٠٠ في نيجيريا . وهو في كينيا يبلغ طبيبا واحدا لكل ١٢٠٠٠ فرد أما في روديسيا الشمالية فهو واحد لكل ١٠٠٠٠ . وأن كان هذا يتضمن الأطباء العاملين فقط لخدمة الاوربيين . أما اذا أعطى الرقم الخاص بالقاصرين على علاج الأفريقيين فسيكون من البديهي أن هناك عددا أقل من الأطباء لكل ١٠٠٠٠ شخص في هذين البلدين اذا ما قورنا بنيجيريا .

ويتضح التناقض مع بلاد أخرى اذا ما عرفنا أن المتوسط الإجمالى للمستعمرات البريطانية كان طبيبا واحدا لكل ١٦٠٠٠ فرد في حين أنه في بريطانيا كان طبيبا لكل ١٠٠٠ وفي الولايات المتحدة ١ : ٧٧٠ وهو في الاتحاد السوفيتى ١ : ٦٦٠ .

## التفرقة العنصرية

ان الاستغلال والقهر من الامور المألوفة في كل مستعمرات بريطانيا، ولكن القهر يتضاعف في تلك المستعمرات الخاضعة لسيطرة المستوطنين البيض من الاوربيين . انه يمارس من خلال كل اشكال التفرقة العنصرية وفيما يختص بالاجور والعمالة وحق الانتخاب والكلام والاجتماع وكل مظاهر النشاط الانساني على وجه العموم .

على انه أكثر رذالة في اتحاد جنوب افريقية وفي « مستعمرة الحكم الذاتي » روديسيا الشمالية . حقا أن الحكومة البريطانية لم تعد بعد تمارس حقوقها الدستورية المباشرة في هذين البلدين ومع ذلك فقد ظلت في داخل الامم المتحدة تفض الطرف دائما عن نظام « التفرقة العنصرية الخبيث » في جنوبى افريقية وترفض الاشتراك باستمرار في دمج هذا النظام عالميا . ولا يزال لها في روديسيا الجنوبية الحق الدستوري لممارسة سلطات تحفظية ضد أى تشريع من شأنه التفرقة في المعاملة ضد الافريقيين منذ ان حصل هذا الاقليم على الحكم الذاتى فى ١٩٢٣ ولكنها لم تمارس مطلقا .

ان قوانين التفرقة العنصرية الائمة التى تطبق فى جنوب افريقية أمر معروف للعالم كله وقد أثارت السخط بين الشعب البريطانى ولكن ليس هناك الا فرق طفيف بين جنوب افريقية وبين روديسيا

الشمالية حيث يوجد أقل من ستين قانونا من قوانين التفرقة مطبقة ضد الافريقيين . ان التفرقة العنصرية تفرض فرضا في السكك الحديدية وسيارات الركاب وفي دور السينما والفنادق والمطاعم والحدائق العامة والحيوانات والمصاعد والمدارس والمستشفيات ومكاتب الحكومة .

وهناك قانون يعاقب الافريقى الذى يحاول ان يجادل الموظف الحكومى ويعتبر ذلك جنحة ، وقانون التشييط الهدام الذى يجعل من نقد الافريقى او شكايته من الحكومة أمرا غير قانونى وكذلك القانون الخاص بما يسمى خدش الحياة وقانون النظام العام وقانون المنظمات غير القانونية وقانون بطاقات المرور للوطنيين بل انه فى جميع مراكز البعثات التبشيرية دون استثناء توجد مناطق اقامة متفرقة للفصل بين الاوربيين والافريقيين من القساوسة والمدرسين .

والحق ان الاكراه عن طريق القانون ليس بمثل هذه الصورة من الفحش فى المستعمرات البريطانية .

وان اكبر العوامل فى معارضة الافريقيين فى نياسالاندوروديسيا الشمالية للاتحاد القائم هو هذا الخطر الواضح من ان تتسرب هذه القوانين الرذولة الى بلادهم .

والواقع انه فى خلال الاعوام الستة التى قام فيها الاتحاد الفيدرالى وجدت فعلا ادلة وفيرة على ان « أسلوب الحياة » فى روديسيا الجنوبية ينشر بأطراد فى هذين البلدين أيضا .

ولا تقتصر التفرقة العنصرية ضد الافريقيين على فئات الاجور



والتعليم والخدمات الصحية في كينيا وأوغنده وتنجانيقا وروديسيا الشمالية ونياسالاند فحسب بل تطبق كذلك على حق الأفريقيين في الانتخاب وحقوقهم في الخطابة أو الاجتماع وعلى ألوان النشاط الخاص بالحركات الوطنية الأفريقية .

وفي كل هذه البلاد يقصر حق الأفريقيين في الانتخاب على أولئك الذين لهم حد أدنى من الدخل أو الملكية أو مستويات معينة من التعليم الثانوى . وفيما عدا تنجانيقا ( التى لها نظامها الخاص بها ) يوجد درجتان للانتخاب - عادية وخاصة . وفيما يختص بالنظام العادى تختلف المؤهلات المطلوبة من توفر دخل سنوى مقداره ٧٥٠ جنيها الى ملكية عقار يقدر بما قيمته ١٥٠٠ جنيه الى الفئة الثانية التى لها دخل سنوى مقداره ٤٨٠ جنيها أو ملكية قدرها ١٠٠٠ جنيه بالإضافة الى التعليم الابتدائى الى الفئة الثالثة وهى أدنى الفئات وهى ٣٠٠ جنيه للدخل السنوى أو ملكية قدرها ٥٠٠ جنيه بالإضافة الى أربع سنوات في التعليم الثانوى .

ويلاحظ أنه حالما تقل الشروط الخاصة بالدخل والملكية تزيد مستويات التعليم - الأمر الذى يبدو موحيا ( وربما كان هذا صحيحا ) بأن الدخل والملكية العقارية لا تتطلب مستويات تعليمية عالية وإذا ذكرنا أن هناك أقل من طفل من ألف طفل من مجموع السكان تتاح له الفرصة لتلقى تعليم ثانوى في هذه المستعمرات أدركنا أن هذا الشرط يزيد الجرح ابلافا . بل أشد من ذلك وأنكى أن أولئك الأفريقيين الذين لهم الآن حق الانتخاب كانت الفرص المتاحة لهم للحصول على تعليم ثانوى أقل من الآن . ومن ثم يصبح من السهل أن ندرك السبب الذى يجعل أقل من ١٪ من البالغين تتوفر لديه الشروط لان يكون من الفئة العادية .

ووجود قائمة خاصة للأفريقيين تسليم بهذا الوضع . ولهذا  
تفاوتت الشروط من دخل سنوى يبلغ ١٠٠ جنيه فى أوغنده الى  
١٥٠ جنيه فى روديسيا الشمالية - أو ١٢٠ جنيه بالاضافة الى  
قضاء سنتين فى التعليم الثانوى . ومع هذا فان هذه الشروط  
تستبعد الجميع فيما عدا قلة ضئيلة من ذوى الدخل المرتفع من  
الأفريقيين ، وهذا ما يتضح من أن ٧٨٠.٠٠٠ أفريقى  
فقط قد أدرجوا فى القوائم ( يناير ١٩٦٠ ) فى البلدان الست ( بما  
فيها روديسيا الجنوبية ) وذلك من المجموع الإجمالى لحوالى ثمانية  
وعشرين مليوناً - أى أقل من جزء من ثلاثين .

وبالرغم من كل هذه المناورات فان من المزايا الضخمة للحركات  
الوطنية الأفريقية أن الغالبية العظمى من هؤلاء الناضحين الأفريقيين  
القليلى العدد نسبياً ( والأفريقيين الأحسن حالاً ) أعطوا أصواتهم كاملة  
العدد نسبياً ( والأفريقيين الأحسن حالاً ) أعطوا أصواتهم كاملة  
فى الانتخابات لأولئك المرشحين الأفريقيين الذين عاهدوا على مقاومة  
الامبريالية وحكم الأقلية الأوربية .

## القهر الاستعماري

لقد بدأت الطبقة الحاكمة الانجليزية تسجل دورها في الفرو والنهب الاستعماريين على عتبات بابها . وكانت ايرلنده هي الضحية الاولى . ثم كانت هناك الفزوات المتتابعة على ويلز التي استمرت من القرن الثاني عشر الى السادس عشر وبلغت ذروتها بانتصار الانجليز في استصدار قانون الاتحاد في ١٥٣٦ ثم الفزوات المماثلة لاسكتلنده التي انتهت بقانون الاتحاد في ١٧١٧ .

ومن القرن السادس عشر فصاعدا ارتبطت حروب انجلترا للفزو الاستعماري ارتباطا وثيقا بتجارة الرقيق . كانت تجارة الرقيق هي التي « صنعت » ميناء ليفربول وبريستول الحديشين ودرت ثروات طائلة على الارستقراطية الانجليزية وطبقة التجار النامية . وساعدت على ملء الخزائن الملكية البريطانية وبعد قانون منع الرق ، توالى الفتوحات الانجليزية واحدة بعد أخرى وفي أساليب مستحدثة لاتزال الطبقة الانجليزية الحاكمة تحاول أن تبسط من رقعة امبراطوريتها الاستعمارية .

ولا عجب أن أرنست جونز ( وهو من أشد زعماء الميثاقين وقارا ) في « مذكرات الى الشعب » التي أصدرها في مايو ١٨٥١ كتب معقبا على النظام البريطاني الاستعماري فقال :

« عن مستعمراتها لا تغيب الشمس قط ولكن الدم لا يجف

أبدا ، لقد أطرده القهر الاستعماري من إيرلنده الى تجارة الرقيق على الشاطئ الغربى الافريقية ومن هناك الى جزر الهند الغربية ثم الى غزو الهند الى ضرب الاسكندرية بالقنابل فى ١٨٨٢ وفتح السودان .

وحوالى نهاية القرن التاسع عشر ومنه الى الحرب العالمية الاولى كان نمو الرأسمالية الاحتكارية يحفز الطبقة الحاكمة حفزا للقيام بمزيد من الفتوحات الاستعمارية وعندما قامت الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٤ كانت قد غزت او ألحقت بها ربع مساحة العالم وحكمت ربع سكانه . ولم يحدث فى التاريخ قط أن وجد مثل لهذا السجل الطويل الملح على الفتوحات المخضبة بالدماء . وبازدياد المعركة الدائرة رحاها بين القوى الامبريالية المتنافسة قبل الحرب العالمية الاولى وفيما بعدها سعت الامبريالية البريطانية بشق النفس لتحكم قبضتها على الامبراطورية الاستعمارية ، بل وتوسع نطاقها حيثما وجدت الى ذلك سبيلا . وفيما بين الحربين العالميتين كان لها سجل حافل من أعمال القمع واطلاق الشرطة الرصاص على المضربين فى جزر الهند الغربية والقهر والعنف والمذابح البشعة فى الهند وكذلك قذف القبائل الغزلاء فى العراق بالقنابل والحكم الاستعماري فى فلسطين ومسد السيطرة البريطانية على الدول العربية فى الشرق الاوسط . ولقد شاركت حكومة العمال الاولى فى ١٩٢٣ - ١٩٢٤ والثانية فى ١٩٢٩ - ١٩٣١ حكومات المحافظين سواء بسواء فى هذا السجل المجلل بالخزي والعار .

ويحاول المحافظون والمتحدثون الرسميون باسم حزب العمال أن يرسموا لوحة وردية للتغيرات الكبرى فى الحكم

الإستعمارى منذ الحرب العالمية الثانية . ويحفزنا ذلك الى القاء نظرة على الهند والباكستان وسيلان وبورما وغانا وسنغافورة وإتحاد الملايو - ونيجيريا وغسيرا من المستعمرات التى حققت استقلالها .

حقا أن تغيرات ضخمة حدثت منذ ١٩٤٦ ولكنها بعد لم تنبع من « تغير فى القلب » من جانب الامبريالية البريطانية ، انه المد الصاعد لحركة التحرر الوطنى فى كل هذه الدول هو الذى كسب الاستقلال السياسى . ان إقبضة الاقتصادية للامبريالية البريطانية لا تزال باقية وبعض هذه الدول ( مثل سنغافورة واتحاد الملايو ) ربطت نفسها بالتحالف عسكريا مع الامبريالية .

ولقد كانت الاستراتيجية الرئيسية للامبريالية البريطانية ( سواء كانت تحت حكم المحافظين أو العمال ) مزدوجة الطابع ولكنها موحدة الهدف فهى :

أولا : تقديم تنازلات سياسية فى وجه المقاومة الكاسحة للحكم الإستعمارى .

ثانيا : التشديد من اجراءات القمع فى الاقاليم المتبقية وهكذا أجبرت الامبريالية البريطانية على أن تسلم للهند بالاستقلال السياسى فى ١٩٤٧ ولكنها فى يونية ١٩٤٨ شنت حربا عدوانية على شعوب الملايو أستمرت مشتعلة أحد عشر عاما . وهكذا أيضا اجبر المحافظون البريطانيون على أن يسلموا لغانا بالاستقلال السياسى فى مارس ١٩٥٧ ولكنهم بدأوا جولة جديدة من اجراءات القهر فى نياسيلاند وروديسيا بشطريها فى مارس ١٩٥٩ . وهكذا اتخذوا



اجراءاتهم اليائسة فى حرب السويس فى ١٩٥٦ ( بعد أن أجبروا على الجلاء فى ١٩٥٦ ) وفى محاولة أحكام قبضتهم العسكرية على قبرص .

وفيما عدا العدوان المسلح المباشر فى الملايو وكينيا وقبرص ونياسالاند ومصر وعمان فإن الوضع السياسى العام فى المستعمرات البريطانية يقوم أساسا على كل أنواع الأساليب القهرية - مقترنة بجهود للتحالف مع العناصر الاقطاعية والرجعية الأخرى فى المستعمرات ويسير مع هذا جنبا الى جنب توسيع الحملات الأيدولوجية الدائمة ومدها لكسب عقول شعوب المستعمرات .

وقليلون فى بريطانيا هم الذين يدركون مدى ما تصل اليه المستعمرات من وقوع فى قبضة بريطانيا السياسية . وأيا كانت درجة التقدم السياسى فإن كلا منها لها حاكم بريطانى ، هو صاحب الكلمة النهائية . أن له الحق فى أن ينقض التشريع وأن يمارس السلطات التحفظية ليقدم تشريعا جديدا . ومع الحاكم هناك ثلاثة من الموظفين البريطانيين الرئيسيين وهم السكرتير الأول والنائب العام والسكرتير المالى . أما كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاع والاشراف على القوات المسلحة فهى فى أيدى الحاكم البريطانى - وعندما لا تكون هذه الأساليب المعهودة ، فى الحكم البريطانى كافية بعد ، يكون من السهل دائما أن تعلن ، حالة الطوارئ ، وهذا ما حدث فى الملايو فى ١٩٤٨ ، وساحل الذهب وتنجانيقا فى ١٩٥٠ وكينيا فى ١٩٥٠ وغيانا البريطانية فى ١٩٥٣ وقبرص فى ١٩٥٤ وفى مناسبات مختلفة خلال السنوات القليلة الماضية فى أوغنده وتنجانيقا وعدن الخ . وبموجب هذه السلطات الخاصة كان فى استطاعتهم ان يوقفوا العمل بالدستور

فى غيانا البريطانية وأن يقبلوا الحكومة المنتخبة ( حكومة شيدى جاجان ) وأن يخلعوا كاباكا بوغنده ( أو غنده ) فى ١٩٥٤ وأن يقبضوا على آلاف عديدة دون اتهام أو محاكمة فى كينيا والملايو وقبرص ونياسالاند وروديسيا الشمالية .

ومن الممكن فى المستعمرات البريطانية أن يؤخذ أى قول أو مقال يهاجم سياسة الحكومة على أنه « تمرد » . أما الاجتماعات والمظاهرات فيمكن منعها . كذلك يتحتم على النقابات أن تسجل رسميا وأن كان من حق المسجل أن يوقف التسجيل وأن يمنع عضوية مجلس الإدارة ممن يحكم عليهم ، بأنهم غير « اكفاء » وبهذه الطريقة منعت عشرات من النقابات فى سنغافورة ومنع اتحاد النقابات فى الملايو وأعتبرت جميعا غير قانونية وهذا الأسلوب يطبق كذلك على تسجيل الجمعيات التعاونية فى المستعمرات ومعظم تلك التى يسمح بتسجيلها هى فى الواقع جمعيات حكومية وليست روابط مستقلة قائمة على أساس من الاختيار الحر .

ويرفض منح الجوازات لمعظم الزعماء المناضلين فى الحركات التحررية . ولا يقتصر منعهم من حق السفر على أوروبا وغيرها من الدول بل يمتد حتى للبلدان المجاورة . وبالرغم من أن سكان نياسالاند قد أصبحوا خاضعين للحكومة الاتحادية فإن الزعماء الوطنيين الأفريقيين من المناضلين ( حتى قبل حالة الطوارئ ) كانوا ممنوعون من السفر من إقليم إلى آخر . وكان قادة النقابات المعترف بها والتى تعنى بأمور العمال فى إقليمين أو أكثر ممنوعون من السفر من إقليم إلى آخر . وفى إحدى القضايا أحييت الدعوى التى أقامها أفريقى لقى الأضطهاد فى روديسيا الشمالية إلى المحكمة العليا فى روديسيا الجنوبية ولكنه حرم حق السفر للمثول أمام المحكمة العليا .

وحتى حين يحصل الأفريقيون على جوازات السفر تحتفظ السلطات الحكومية بحقها في منعهم من السفر الى الخارج وحقها في أن تسحب هذه الجوازات فعلاً . وبالمثل فان أى طبيب بريطاني أو ممرضة أو صحفي يتعاقد للعمل في إحدى المستعمرات البريطانية يمكن منعه في اللحظة الأخيرة من السفر بموجب مذكرة مقتضبة صادرة من وزارة المستعمرات البريطانية يقرر فيها أنه أو إنها « مهاجر غير مرغوب فيه » وعندئذ يوضع حد للمسألة ولا يعطى أى سبب لذلك كما لا يكون للمعتراض عليه الحق في إقامة أى دعوى .

ولقد أصاب زعماء المحافظين الذعر عندما وصفت لجنة دفلن نياسالاند في تقريرها بأنها ( دولة بوليسية ) وكان هذا وصفاً صادقاً للوضع حتى قبل « حالة الطوارئ » . أنه تقرير يكاد ينطبق على كل اجزاء الامبراطورية الاستعمارية . وان كلمات سيرونستون تشرشل الشهيرة أبان الحرب العالمية الثانية « الدم والكبد والدموع والعرق » لتعتبر وصفاً ملائماً للحياة التي تحياها معظم الشعوب الخاضعة للحكم البريطاني من المستعمرات

## الاستقلال السياسى

أن تحقيق الاستقلال السياسى هو الخطوة الأساسية الأولى فى الاتجاه لإنهاء كل أشكال السيطرة الأمبريالية . وبدونها لا يكون من الممكن المبادرة باتخاذ اجراءات فعالة لتحويل الاقتصاد الاستعمارى المتخلف . وحتى يكتسب هذا النصر يكون كل التشريع الذى يحكم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مفروضاً لتحقيق مصالح الأمبريالية الأجنبية . وعندما تتحطم فقط هذه القبضة السياسية يصبح من الممكن للشعوب المستعمرة أن تحرز ألوانا حقيقية من التقدم .

وحتى تحت الحكم الأمبريالى يكون هناك قدر معين من النمو الاقتصادى . فالطرق والكبارى والسكك الحديدية والموانى ضرورية لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للشركات الاستغلالية فيما وراء البحار وخدمة نقط الارتكاز العسكرية استراتيجيا ، ونتيجة لضغط الشعب من جانب وحاجة الأمبريالية الأجنبية لحشد قوة عاملة ذات حد أدنى من المستويات التعليمية من جانب آخر ينشأ قدر ضئيل من المدارس نسبيا كما تؤدي خدمات اجتماعية أولية .

على أن هذه الأمور تظل بعيدة عن حد الكفاية لتوفير « نقطة الانطلاق » لخلق اقتصاد متوازن ليستطيع أن يوفر الجهاز الضرورى لتنمية رأس المال فى الصناعة والزراعة . والنتيجة هى أن كل

مستعمرة كسبت استقلالها السياسى تواجه بمشكلات ضخمة من مشاكل البناء الإقتصادى وحشد قوة مدربة وكافية تصبح من القوة بقدر كاف حتى تقف على قدميها ضد المحاولات المتجددة لفرض السيطرة الإمبريالية .

وحتى عندما يكون الاستقلال السياسى قد تحقق تبقى السيطرة الإقتصادية للإمبريالية وكذلك أيضا تبقى رواسب حكم الإقطاع . والخطوة الأولى مزدوجة الطابع وهى من ناحية إقامة الصناعة الثقيلة المتحررة من السيطرة الأجنبية ومن ناحية أخرى نزع الملكيات الضخمة لكبار ملاك الأراضى من الأقطاعيين وتقديم القدر الكافى من الأرض للفلاحين الكادحين . وهذا وحده هو الطريق الذى يمكن من خلاله تحطيم قبضة الإمبريالية الباقية ووضع حد لسلطة ملاك الأراضى الأقطاعيين أو إضعافها .

أما المدى الذى يمكن لهذه النواحي الإيجابية أن تتحقق منه فهذا أمر يعتمد على العلاقة القائمة بين القوى الطبقيّة داخل نطاق البلد التى حصلت على استقلالها السياسى وكذلك على علاقاتها مع دول العالم الاشتراكية النامية .

أن كفاح الهند من أجل الاستقلال قد شمل قطعا الغالبية العظمى من عمالها وفلاحيهـا ولكنه كان اكفاحا اتصدى لقيادته حزب المؤتمر الذى تعتبر البورجوازية الوطنية فيه ( الطبقة الرأسمالية الهندية النامية ) القوة الرئيسية والقائدة سياسيا . وهذا عكس ما حدث فى الصين حيث تجمعت الطبقات الأربع ( العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية ) كلها بقيادة الحزب الشيوعى وحيث يعتبر العمال والفلاحون القوة السياسية الرئيسية .

والنتيجة هي أن الهند بالرغم من حصولها على استقلالها  
السياسي في ١٩٤٧ لم يكن في مقدورها أن تحقق التقدم  
الاقتصادي الذي حدث في الصين منذ تحريرها في ١٩٤٩. فقد  
استطاعت الصين بقيادة الشيوعيين ومع العلاقات الوثيقة بالعالم  
الاشتراكي أن تتقدم من الثورة الوطنية الى الثورة الاشتراكية  
في غضون فترة قليلة من الزمن . أما في الظروف المغايرة للهند  
فلا يزال الوضع باقيا لتحقيق المهام الرئيسية للثورة الوطنية -  
أي تطوير التصنيع الثقيل وتوزيع الارض على الفلاحين .

وفي الوقت نفسه فإن العلاقات الودية الوثيقة بين الهند  
والعالم الاشتراكي قد جعلت من الممكن اتخاذ الخطوات الأولى  
الفعالة تجاه الاستقلال الاقتصادي عن الامبريالية . أن الاتحاد  
السوفيتي كان الدولة الأولى التي مكنت الهند من أن تشرع في  
الخطوة الجبارة لبناء صناعة الصلب الحديثة القوية . حقا أن  
هذا قد دفع بريطانيا ( وفيما بعد الولايات المتحدة والمانيا  
الغربية ) للدخول فيما وصفه خروشوف برئيس وزراء الاتحاد  
السوفيتي بأنه المساعدة السوفيتية غير المباشرة « ولكن على  
أساس بعيد كل البعد عن نطاق المستوى السخى وعلى معدل  
بطء كل البطء عن المساعدة السوفيتية . انه التقدم الذي أحرزه  
العالم الاشتراكي هو الذي حرر الهند من ان تكون معتمدة اعتمادا  
( كليا ) على الدول الامبريالية اقتصاديا .

وفي لوقت نفسه لم يكن من الممكن احداث تحول سريع فعال  
في الاقتصاد الهندي المتخلف مثلما حدث في الصين بعد ١٩٤٩ .  
ويرجع هذا الى وجود العلاقات الطبقية داخل نطاق حزب المؤتمر



وضغط القوى الداخلية الرجعية والاثـر المتبقى الذى كان للامبريالية  
فى الدولة .

ان الخطة الخمسية الأولى للهند ( ١٩٥١ - ١٩٥٦ ) لم تبدأ  
فى الواقع تحويل الاقتصاد . كان هدفها رفع مستوى الانتاج  
الصناعى والزراعى وتحقيق اصلاحات طفيفة فى ملكية الارض ،  
وان تكن التقارير الرسمية تدعى بأن هناك زيادة قدرها ٣٪ من  
الدخل القومى سنوياً خلال هذه المرحلة فإن هذه الزيادة لم تساير  
تزايد تعداد السكان . كما كان هناك قدر ضئيل فى مستويات  
المعيشة للعمال والفلاحين أو أنه لم يكن هناك تغيير على الإطلاق، بل  
أن أكثر الاصلاحات تواضعاً كانت نادراً ما توضع موضع التنفيذ .

لقد كانت الخطة الخمسية الثانية ( ١٩٥٦ - ١٩٦١ ) هى  
التي بدأت تحويل اقتصاد الهند المتخلف وكانت أهدافها تنمية  
الصناعة الثقيلة وتوسيع القطاع الحكومى للانتاج بشكل أكبر  
من القطاع الخاص واحراز ألوان أوسع من التقدم فى الاصلاح  
الزراعى . ومنذ البداية ووجهت بعقبات جسيمة . فأولا كان هناك  
الهبوط فى الأسعار العالمية للسلع الأولية مما ترتب عليه أنقاص  
الأرصدة المالية للهند فى الخارج وثانياً جاء الضغط الشديد من  
الرجعية فى الهند تماماً مثلما جاء من الخارج للحسد من القطاع  
الحكومى لصالح القطاع الخاص . أما القروض التي قدمت من  
الكونسورتيوم ( التحالف المالى المؤقت ) المكون من بريطانيا  
وكندا والولايات المتحدة ( تحت رعاية البنك الدولى ) كانت مشروطة  
على أساس من تضيق نطاق الخطة وقد قبلت هذه الشروط فى  
جوهرها .

وخلال هذه الخطة الثانية كانت الهند تعتمد على قروض  
أجنبية سنوية تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات . وفى المشروع  
العام للخطة الخمسية الثالثة التى بدأت فى ١٩٦١ قدر أن تحتاج  
الهند الى قروض سنوية قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه

ان هذه القروض من الغرب مشروطة بتحديد نشاط القطاع  
الحكومى للاقتصاد . وعلى حد قول مستر يوجين بلاك مدير البنك  
الدولى ( آنذاك ) بأنها تعتمد على « مزيد من الحوافز من المشاريع  
الخاصة سواء داخليا أو خارجية » وكانت هذه هى الشروط الثلاثة  
التى أعطيت لثلاثة من ممثلى البنك الدولى الذين زاروا الهند فى  
منتصف فبراير ١٩٦٠ للحكم على طبيعة الخطة والتوصية بالمعدل  
الذى يمكن ان تصل اليه القروض مستقبلا .

وفى الوقت نفسه فان الشركات فيما وراء البحار تزيد شيئا  
فشيئا من قبضتها على اقتصاد الهند ، وقد زاد الاستثمار  
الأجنبى من ٢١٦ مليوناً من الجنيهات فى ١٩٤٨ الى ما يزيد عن  
٤١٨ مليوناً فى ١٩٥٩ منها ٨٥٪ استثمارات بريطانية وكانت  
الأرباح من الاستثمارات الأجنبية لا تقل عن ١٢٣ مليوناً ما أعيد  
استثماره منها الثلث فقط — أما الباقى فأخذ خارج البلاد .

أن السيادة السياسية كما يؤكد هذا الدرس لا تجلب قى  
حد ذاتها الاستقلال الاقتصادى . ان الرئيس نهرو والرئيس سو كارتو  
فى اندونيسيا ودكتور كزوما فى غانا قد أكدوا كلهم هذه الحقيقة  
فى أكثر من مناسبة وعبروا فى احاديثهم العامة عن وجهة النظر  
القائلة بأن الصراع من أجل التحرر الاقتصادى يكون أشد حدة من  
الصراع لتحقيق الاستقلال السياسى .

وُلقد وُوجهت غانا بمشكلة مماثلة لتلك التي واجهتها الهند ،  
وُتعمد خطتها الخمسية الأولى ( ١٩٥٩-١٩٦٤ ) أساساً على  
القروض والاستثمارات الأجنبية . ومن المجموع الأجمالي البالغ  
٣٤٢ مليوناً من الجنيهات رسمت الخطة بالاعتماد على ٩٠ مليوناً  
فقط من غانا . والنتيجة هي أن ١٠٠ مليون من الجنيهات مخصصة  
لمشروع توليد القوى الكهربائية من الفولتا ستعتمد الى حد كبير  
على القروض الأجنبية هذا مع غيرها من البنود الأخرى الهامة في  
الخطة وفي الواقع أن سياسة غانا الرسمية قائمة على أن تعطى  
مزيداً من الترغيب للاستثمار الاجنبي واعفاء الشركات الأجنبية  
التي يقل رأسمالها عن ١٠٠٠٠ ر. جنيه من دفع الضرائب ، وتقرر  
الا تدفع الشركات عن أرباحها فيما يزيد عن هذا الحد سوى أربعة  
شللنات عن كل جنيه . ولاتزال الشركات الاحتكارية البريطانية  
تحكم قبضتها القوية على اقتصاد غانا . أن الشركة الأفريقية  
المتحدة ( وهي فرع من شركة يونيليفر العاتية ) تفاخر بأن ثلث  
مجموع تجارة غرب أفريقيا ( بمسـا فيها غانا ) لا تزال في  
قبضتها ، وقد عادت بعثة بريطانية صناعية زارت غانا حديثاً لتقرر  
أن ٨٥٪ من واردات غانا في قبضة الشركات فيما وراء البحار  
و ١٠٪ في أيدي شركات أسيوية وأن ٥٪ فقط للأفريقيين في  
غانا .

وتوضح التجربة في الهند وغانا ( وغيرها من الدول المستقلة )  
أن الاستقلال السياسي لايجلب معه آلياً التحرر الاقتصادي وكل  
مايفعله أنه يزود الدول المستقلة حديثاً بالسلطة السياسية ( اذا  
ماكانت مستعدة لممارستها ) لتحويل اقتصاديتها المتأخرة والتقدم  
نحو الاشتراكية .

أما وأن المساعدة الاقتصادية الاشتراكية أصبحت ممكنة وكريمة ( بلا ارتباطات سياسية ) فإن هذه الدول أصبحت أكثر إستعدادا لتحقيق هذا التحول وفوق هذا فإن الحقيقة الواقعة هي أن المساعدة الاقتصادية الاشتراكية صارت تسهل لهذه الدول أن تمارس ضغطا أكبر لتتال شروطا أكثر ملاءمة للقروض التي تطلبها من الدول غير الاشتراكية .

## العدوان خارج الامبراطورية

ان الامبريالية لاتعرف لها حدودا . ومع الحكم الاستعماري المباشر لايزال للامبريالية البريطانية ( حتى بعد استقلال الهند ) قبضتها السياسية والاقتصادية على بلدان أخرى خارج الشكل الدستوري للامبراطورية الاستعمارية . ولقد كانت هذه القبضة تشمل مصر التي أعلنت الحكومة البريطانية استقلالها ، أبان حكم الملك فؤاد في ١٩٢٢ . وظلت مصر مربوطة الى عجلة بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ وظلت قوات الاحتلال البريطاني باقية لعشرات من السنين .

وكان هناك العراق التي سلمت لبريطانيا من عصبة الأمم على أنها اقليم تحت الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى وأعلنت الحكومة البريطانية أنها صارت دولة مستقلة خلال حكم الملك فيصل في ١٩٢٧ . ولقد ظلت تحت السيادة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى وجرت جرا الى حلف بغداد في ١٩٥٥ ولم تحصل على استقلالها الحقيقي الا في ثورتها الوطنية المنتصرة في يولييه ١٩٥٨

وكان هناك الأردن التي أعلنت الحكومة البريطانية أنها مستقلة ، أبان حكم الملك عبد الله في ١٩٤٦ ، وقبل خلفه الملك حسين حيث ظلت سيطرة بريطانيا حتى ١٩٥٥ بشكل سافر تماما . ومع السيطرة كان هناك جلوب باشا والاعانة الكبيرة .

وحتى بورما التي أعلنت الحكومة البريطانية في سنة ١٩٤٦ أنها مستقلة ، كان فيها البعثة العسكرية البريطانية وظلت خاضعة للمساعدة الاقتصادية والضغط المالي من جانب بريطانيا .

ولم تكن ايران في يوم من الأيام مستعمرة بريطانية ولكنها ظلت أساسا وفي مدى أربعين عاما حتى ١٩٥١ منطقة نفوذ بريطاني وأرض الصيد الثمين لشركة النفط الانجلو ايرانية ( هي الآن شركة البترول البريطانية ليمتد التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها ) لتربح منها أرباحا هائلة .

حقا كان هناك تغيير في علاقات بريطانيا بهذه الدول من ذلك الوقت . فالثورة الوطنية المصرية في ١٩٥٢ مهدت الطريق لانسحاب كل القوات البريطانية في ١٩٥٤ ، ولكن بريطانيا متحالفة مع فرنسا واسرائيل حاولت أن تسترد وضعها بغزو السويس في ١٩٥٦ غير أنها دحرت تماما . ولم تعد مصر بعد تحت السيطرة الامبريالية .

ومع مساهمة امبريالية الولايات المتحدة النشطة في مؤامرة الجنرال زاهدي في ١٩٥٤ ( التي أسقطت حكومة مصدق التي كانت قد أمنت صناعة البترول ) أصبحت الامبريالية البريطانية الشريك الأصغر شأنا في استغلال البترول الإيراني . وللمرة الأولى حصلت احتكارات البترول في الولايات المتحدة على نصيب يعادل ٤٠٪ (مع ١٤٪ لشركة رويال دتش و ٦٪ للاحتكارات الفرنسية) في تحالف دولي حيث كان من قبل احتكارا بريطانيا كاملا .

ومن ذلك الحين تزايد نفوذ الولايات المتحدة السياسي بشكل



أقوى في إيران وأصبح أحدث أشكاله الحلف العسكري مع إيران في أوائل ١٩٥٩ . حقا إن الامبريالية البريطانية لم تتخل عن أطماعها في العودة ، كما أن اغلاق المنح على شاه إيران أبان زيارته في ١٩٥٩ البريطانية كان جزءا من المجهودات الياثسية والملحة لاستعادة نصيب بريطانيا من النفوذ المتدهور في إيران

أما العراق فقد ضاع من الامبريالية البريطانية وأن كان لا يزال هناك بقايا من نفوذ اقتصادي في ادارة شركة نفط العراق . وفي الوقت نفسه فان جمهورية العراق تفرض رقابة مشددة على هذه العمليات كما أنها تفرض شروطا تضمن أكبر فوائد ممكنة فيما يختص بدخل العراق وأجور عمال النفط وظروف معيشته . وواضح أنه لم يكن في مقدور امبريالية الولايات المتحدة أن تحل محل السيطرة البريطانية على نحو ما فعلت في إيران .

وفيما عدا هذا فان الامبريالية لا تزال تحتفظ بسيطرتها على منتجات النفط في الامارات الواقعة على الخليج الفارسي ( الكويت والبحرين وقطر ) والامارات الساحلية وسلطنتي مسقط وعمان ، ولقد وقعت معاهدة سيب ١٩٢٠ كل من الحكومة البريطانية وسلطان مسقط - ولم تدرج عمان في هذه المعاهدة الخاصة ، بالحماية ، ولم يمنع هذا الحكومة البريطانية من الادعاء بالحقوق على كل من مسقط وعمان ومن أن تشن حربا مستمرة ضد شعب عمان . والامر بالمثل فان محمية عدن ( التي يجثم عليها الاستعمار البريطاني ) تستخدم كقاعدة لشن غارات بريطانية متلاحقة على دولة اليمن المجاورة لاقتطاع أجزاء تضمها الى حكمها الاستعماري في عدن .

وهذا يوضح أن مخالف الامبريالية البريطانية الجشعة تمتد بعيدا فيما وراء الحدود الاستعمارية القانونية ، ان صبح التعبير . وليست الفكرة القائلة بأن الامبريالية البريطانية تخلت عن كل أطماعها التوسعية الا خرافة . فانها بدلا من أن تتنازل عنها تستमित ليس لاحكام قبضتها فحسب بل لمد سيطرتها كلما لاحت فرصة لذلك .

ويكمن خلف هذه السيطرة والعدوان الذى يشن ضد الشعوب العربية فى هذه الاراضى رائحة البترول النفاذة . أن مغناطيسية ارباح البترول الهائلة تجتذب الامبريالية البريطانية فى هذه المنطقة كلها . وليس هذا بمستغرب فى ضوء الحقيقة التى تؤكد ان الامبريالية البريطانية تجنى من الأرباح الناتجة عن البترول ما يكاد يوازي تقريبا ما تجنيه من كل مستعمراتها .

حقا ان قبضة احتكارات الولايات المتحدة البترولية فى الشرق الأوسط قد أصبحت أكثر قوة فى السنوات العشر الأخيرة . ففي ١٩٤٦ كانت استثمارات الولايات المتحدة فى البترول ٣٥٪ فقط من المجموع الاجمالى وكانت الاستثمارات البريطانية ٥٨٪ وبانقضاء ١٩٥٦ انعكس الوضع فأصبح للولايات المتحدة ٥٠٪ وبريطانيا ٢٨٪ ويقدر ماتملكه الولايات المتحدة الآن بحوالى ٧٠٪ وماتملكه بريطانيا أقل من ٢٥٪ .

والتحليل الذى قامت به الأمم المتحدة فى أوائل ١٩٥٩ فى تقريرها عن التدفق الدولى لرأس المال الخاص ١٩٥٦-١٩٥٨ يوضح أن نصف الربح الاجمالى البالغ ٣٣٣٠ مليوناً من الدولارات

( مايساوى ١١٠٠ مليون جنيه ) من استثمارات الولايات المتحدة الخاصة فى الخارج كان من البترول - متضمنا ذلك الأرباح من خارج الشرق الأوسط . أما الفينانشيال تيمز اللندنية الصادرة فى ( ١٧ يناير ١٩٥٩ ) فتكشف احدى نشراتها الدورية عن عوائد الربح أن احدى وعشرين شركة بريطانية للبترول (وهى تابعة لاحتكارات البترول الكبيرة ) جنت ربحا اجماليا قدره ٤٣١ مليوناً من الجنيئات فى ١٩٥٨ - أى بزيادة ٣٣ مليوناً - عن ١٩٥٧ . وكان هذا ربحا أضخم مما جنته ٤٥٦ شركة بريطانية مجتمعة تعمل فى السلع الهندسية والحديد والصلب وبناء السفن معا .

وفى ١٨ أغسطس ١٩٥٩ نشرت وزارة الخزانة البريطانية تقريراً عن الصناعة .

وتعليقا عليه نشرت الفينا نشيال تيمز مقالا فى ( ١٨ أغسطس ١٩٥٩ ) لفتت فيه النظر الى الغموض الذى لا يزال يكتنف كل شىء يتعلق بالاستثمار فيما وراء البحار ، واستطرذت فأبنت رأيها : أن أكثر النتائج طرافة وأهمية هى النسبة الكبيرة من مجموع الاستثمار فيما وراء البحار التى تستحوذ عليها شركات البترول فى الشرق الأوسط ! ومن المؤكد أن هذا ليس موضوعا تميل وزارة الخزانة أو شركات البترول الى كشف المعلومات المباشرة عنه ولكن الأرقام المعطاة والموحية لها دلالتها .

.. ما هو هذا الشىء الذى أذهل الفينانشيال تيمز بمثل هذه القوة ؟ كان هو الحقيقة التالية ! : ان صافى الاستثمارات فيما وراء البحار كان يجرى على هذا النحو بمعدل حوالى ٢٠٠ مليون من

الجنهات فى السنة او اكثر قليلا من ١ ٪ من اجمالي الانتاج  
القومى . والآن يتضح ان بترول الشرق الاوسط اذا ما ترك جانبا  
فان الاستثمار فيه وراء البحار سوف يكون اكثر قليلا من نصف  
حجمه حاليا .

ان افشاء هذه البيانات يطوح بكل ثروة المحافظين والعمال  
الرسميين عن المساعدة الاقتصادية للمستعمرات - انها الارباح  
الضخمة والتي تتزايد مرة بعد اخرى هي التي تعمل بمثابة المغناطيس  
للامبريالية البريطانية . وليس هذا وحده السبب فى الزحف  
الشديد سعيًا وراء بترول الشرق الاوسط بل هو ايضا السبب فى  
المجهولات المستميتة التى بللتها الامبريالية البريطانية والأمريكية  
فى تدمير الحركات العربية التحررية .

## حزب العمال والامبراطورية

لقد كانت الحركة العمالية فى بريطانيا تجنب من وقت لآخر لاتخاذ مواقف التضامن مع كفاح شعوب المستعمرات وضد أعمال العدوان الامبريالى الفاضح مثل حرب السويس فى ١٩٥٦ . ولكن مثل هذه المواقف لم يكن نتيجة اعتراف القيادة الرسمية لحزب العمال بالسماح الأساسية للامبريالية - بل وأسوأ من ذلك أنها لم تكن نتيجة برنامج معلن لعزل مشترك يستهدف انهاء الامبريالية. وانما هى مواقف تنبع من الضغط الجماهيرى للطبقة العاملة والعناصر التقدمية عندما تثيرها أعمال الكفاح البطولى الذى تخوضه شعوب المستعمرات طلبا للحرية .

ومنذ ستين عاما ظهر أول بيان للفابيين عن هذا الموضوع بعنوان « الفابية والامبراطورية » ، واعترف هذا البيان بأن تقسيم الجزء الأكبر من الكرة الأرضية بين الدول الكبرى يعتبر « أمرا واقعا يتختم مجابته رضينا أو لم نرض » . وهكذا صارت مخايلة هذا الامر حينذاك « مسألة وقت فحسب » ثم مضى البيان يوضح أنه « .. سواء كانت بريطانيا مركزا أو نواة لواحدة من تلك الدول الكبرى فى المستقبل أو قدر لها أن تطرد من مستعمراتها وأن تراخ من أقاليمها وأن تجبر على الانكماش الى ما كانت عليه جزرها قديما فتسوف يعتمد هذا على المقدرة التى تحكم بها الامبراطورية ككل وأخذ »

وهذه العبارة « المقدرة التي تحكم بها الامبراطورية ككل واحد ، -  
هي مفتاح موقف القيادة الرسمية لحزب العمال في الستين سنة  
الماضية . وأنه ليقال ان الامبراطورية كانت دائمة التغير منذ ١٩٠٠  
( وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ) وأنها في حالة تحول سريع  
الى الكومنولث !

ويزعم الناطقون الرسميون بلسان حزب العمال أن « الامبريالية  
انتهت الآن » وأن الاستغلال الاستعماري لم يعد له وجود بعد وأن  
بريطانيا تقوم ( برسالة التمدين ) لمعاونة المستعمرات والاتجاه بها  
الى الحكم الذاتي والتنمية الاقتصادية وايجاد مستويات أعلى  
للمعيشة . أما الموضوع الرئيسى الذى يوجهون اهتمامهم اليه فهو  
أن العمال يستطيعون أن يحققوا هذا أسرع وأفضل مما يستطيعه  
المحافظون .

وتتلور هذه الأفكار فى كتاب جون ستراتشر John Strachey  
الحديث المسمى ( نهاية الامبراطورية The End of the Empire )  
ونظريته الأساسية هي أن رسالة بريطانيا ، العضارية فى  
المستعمرات هي خلق مجتمع ما بعد الامبريالية ، ولكنه بعد التباهى  
بأن « الاستعمار بتلاشى من على وجه الأرض » يجد حتما الاقرار بأن  
« من الممكن الاستمرار فى الاشراف الامبريالى والاستغلال فى بلد  
متخلف دون الاحتفاظ بها أو جعلها مستعمرة مباشرة أو رسمية » .

حقا ان مؤتمر النقابات فى ١٩٢٥ اتخذ قرارا صريحا بادانة  
الاستغلال الرأسمالى فى المستعمرات البريطانية وفيه يعلن معارضته  
التامة للامبريالية . ويقرر :



( ١ ) تأييد العمال فى كل أجزاء الامبراطورية البريطانية فى تنظيم النقابات والأحزاب السياسية تدعيما لمصالحهم .

( ٢ ) يؤيد حقوق كل الشعوب فى الامبراطورية البريطانية فى تقرير المصير متضمنا ذلك الحق فى اختيار الانفصال التام عن الإمبراطورية .

وكما أن قرار مؤتمر النقابات المجيند بالتضامن مع عمال المناجم فى ١٩٢٥ لم يستطع أن يمنع المجلس العام من خذلان الاضراب فى ١٩٢٦ تجاهلت كذلك حكومة العمال الثانية ( ١٩٢٩ - ١٩٣١ ) ( ومثلها حكومة العمال الأولى ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ) قرار التضامن مع شعوب المستعمرات . وبدلاً من هذا نفذت سياسة القهر الاستعماري فى أسلوب لا يختلف عن السياسة التى انتهجتها حكومة المحافظين السابقة واللاحقة . أن إطلاق الرصاص على العمال والفلاحين الهنود وسحق الاضرابات ثم اعتقال المشتركين فيها ومحاكمتهم تقف دليلاً واضحاً على هذا القهر .

وحتى خلال الحرب ضد الفاشية عندما كانت الملايين تبذل حياتها من أجل الحرية والحقوق الديمقراطية كان مسلك حزب العمال الرسمي يتشبه بأن الشعوب الأفريقية « متخلفة » جدا الى حد لا تستطيع معه أن تحكم نفسها . وفى ١٩٤٣ أصدر حزب العمال بيانه عن سياسة ما بعد الحرب وفيه أشار قادة الحزب الى « أن المستعمرات تسكنها شعوب متخلفة ذات ثقافة بدائية وأن الغالبية العظمى منها توجد فى أفريقيا » « وليس فى استطاعتها بعد أن تقف على قدميها دون مساندة » .

وعلى أساس من وجهة النظر هذه وضع مبدآن أساسيان لسياسة العمال الرسمية بعد الحرب .

( ١ ) يتحتم أن تدير هذه البلاد سلطات استعمارية على أنها أمانة لصالح السكان الوطنيين وعلى أن يكون الهدف الرئيسى لها انعاش هؤلاء السكان وتطويرهم وترقيتهم .

( ٢ ) والمهمة الكبرى للإدارة يجب أن تكون دائما تدريب السكان الوطنيين بكل طريقة ممكنة لى يتمكنوا فى أقصر وقت ممكن أن يحكموا أنفسهم .

وكان المدخل العام هو « التقدم التدريجى نحو الحكم الذاتى » ، وبما أن الأفريقيين « ليس فى مقدورهم بعد ممارسة حق الانتخاب فان أعضاء المجلس التشريعى يجب أن يكونوا من الموظفين والأعضاء المعينين » ، وليس من الصعب بعد هذا أن نكتشف المصدر الذى استقى منه كل من مستر لنوكس بويد Lennox Boyd وسير روى ويلنسكى Roy Welensky أفكارهما عن وسط أفريقية .

انه فقط بعد الحرب العالمية الثانية ( وعلى وجه أدق بعد أن ارغم زعماء حزب العمال الرسميين على الاعتراف باستقلال الهند فى ١٩٤٧ ) بدأ هؤلاء الزعماء فى التحقق من أن كفاح الشعوب المستعمرة تجاوز فى تقدمه الحدود التى رسمتها السياسة الرسمية لحزب العمال . وهكذا انتهى الأمر فى ١٩٥٤ بأن وضعت (المبادئ) الرئيسية لسياسة حزب العمال الرسمية فى البيان الذى وافق عليه ( مؤتمر حزب العمال ) فى تلك السنة .

ولا يتضمن هذا البيان السياسى المؤلف من أكثر من ألف كلمة  
ذكرًا للفظ ( الامبريالية ) انه يبدأ مباشرة فيعلن :

« أن الهدف من سياسة العمال تجاه المستعمرات هو تمكينها  
من تحقيق حكم ذاتى ديمقراطى فى ظل الأوضاع التى تضمن  
لشعوبها مستوى مقبولا للمعيشة وتحررها من القهر من أى جانب  
فى وقت واحد » .

كما يبرز الحاجة الى « تنمية اقتصادية متوازنة » فى المستعمرات  
وأن « مصالح السكان لا بد وأن تكون هى العليا » وفى الوقت نفسه  
منح تأييده الكامل لقمع ( الارهاب الشيوعى ) فى الملايو « والاجراءات  
المشروعة لقهر الماو ماو فى كينيا » وأنه يتحتم على بريطانيا الاحتفاظ  
بسيادتها فى «المجتمعات المتعددة الاجناس فى شرقى افريقيا ووسطها  
- طالما أن هذا ضرورى للحيولة دون فرض السيطرة السياسية من  
جانب اقلية عنصرية » .

والنظرية العامة لهذا البيان السياسى هى أن المستعمرات ( فيما  
عدا نيجيريا وغانا وهى حينذاك ساحل الذهب ) ليست بعد على  
استعداد يؤهلها للحكم الذاتى وبدعوى منع « السيطرة السياسية  
لاقلية عنصرية » يلج فى وجوب احتفاظ بريطانيا بسيادتها فى  
شرق افريقيا ووسطها بينما الحكم البريطانى هو فى وضوح الذى  
يدعم بقاء الاقلية الاوروبية التى تفرض سيطرتها على الأفريقيين .  
وحتى بعد وقوع حوادث نياسالاند فان القيادة الرسمية لحزب  
العمال لا تزال تؤيد بقاء الاتحاد مع التسليم بأن الحكومة البريطانية  
وحدها هى التى تستطيع أن تعمل بالقوة لحساب المستوطنين  
الأوربيين !

وفى يونيو ١٩٥٧ قدم حزب العمال تقريراً سياسياً جديداً عن المساعدة الاقتصادية للمستعمرات والشىء الجديد الوحيد فيه كان الاقتراح بأن ١٪ من دخل بريطانيا القومى ( وهى نسبة قدرت حينذاك بمبلغ ١٦٠ مليون جنيه ) يجب أن توجه من قبل الأمم المتحدة لمساعدة المستعمرات . وفى السنة التالية كشف الغطاء عن أن المستعمرات قد سلبت بما يزيد عن ذلك كثيراً وذلك نتيجة خفض الاسعار العالمية للسلع الاولى .

وفى مؤتمر حزب العمال الذى عقد سنة ١٩٥٨ قدمت شعبة حزب العمال فى دائرة بادنجتون الجنوبية مشروع قرار معارض لهذا البيان السياسى . وفيه اقتراح بتأميم الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وتحويل ملكيتها الى شعوب المستعمرات وامتدادها بمزيد من المساعدة الاقتصادية وذلك بتخفيض برنامج التسليح البريطانى وفرض ضريبة على مكاسب رؤوس الأموال .

وحين قدم مندوب بادنجتون الجنوبية هذا التعديل أوضح أن الشركات البريطانية فيما وراء البحار حصلت فى الفترة ما بين ١٩٤٩ - ١٩٥٣ على أرباح يبلغ متوسطها السنوى ٤٠ مليوناً من الجنيهات من الملايو وأنه بناء على مشروع حزب العمال سوف تحصل الملايو على أقل من ١٢ مليوناً من الجنيهات سنوياً كمساعدة اقتصادية ولكن الجواب الوحيد الذى استطاعت النائبة بربارا كاسل Barbara Castle أن تجيب به باسم رئاسة المؤتمر هو أن اقتراح مندوب بادنجتون غير واقعى ، على الاطلاق فى الوضع الذى نحن فيه كما قررت أن بريطانيا لم تعد بعد - صاحبة استثمارات كبيرة فى

العالم ، وأن « المستعمرات لا يزال يعوزها المال الى حد اليأس » ثم أعلنت بعد ذلك :

« أنها ( أى المستعمرات ) لاتستطيع أن تحتل التأميم الى أن يقوم الكومنولث بمجهود ضخم ليرسى لها دعائم نوع ما من الرخاء الاقتصادى القوى ليعطيها الحق فى اختيار اشتراكى حر »

ولم يبد أن الدهشة أصابت بربارا كاسل من أن مسلكها هذا بعينه هو الذى منع المستعمرات من تحقيق « الرخاء الاقتصادى » وأنه بالتاكيد حال بينها وبين حقها فى « اختيار اشتراكى حر » .

لقد ووفق على سياسة العمال الرسمية أما الاقتراح المقدم من بادنجتون فقد هزم هزيمة مرة .

ان زعماء العمال كثيرا ما يفاخرون بقولهم « انا منحنا الهند الاستقلال » ولكن حقيقة الأمر أن هذا الاستقلال لم يكتسب الا بعد حقبة متعددة من الثورة المتزايدة التى بلغت أوجها فى ثورة البحرية الهندية فى ١٩٤٦ ولم يكن أمام أول وزارة للعمال بعد الحرب ( كما أوضح ذلك سير ستافورد كرييس فى مجلس العموم فى ٥ مارس ١٩٤٧ ) من خيار ألا التسليم بالاستقلال .

والأمر بالمثل حين حققت غانا استقلالها السياسى بعد ذلك عشر سنوات لأن كفاحها من أجل التحرر كان قد بلغ نقطة لا يمكن عندها رفضه . وقبل ذلك بذلت الحكومة العمالية أقصى ما فى وسعها لتحول دون ذلك ولكن بعض زعماء العمال ينسون دورهم فى هذا الموضوع .

وان يكن واضحا أن القيادة الرسمية لحزب العمال مقيّدة  
بالحفاظ على الامبراطورية وأن مشاحناتها مع المحافظين ليست إلا  
تأكيدا لذلك الاتجاه فثمة علامات لها دلالاتها على وجود اتجاه تقدمي  
ومستنير داخل نطاق الحركة العمالية . ان هذا ما يعبر عنه عن  
طريق كثير من النقابات على المستوى القومي وقطاعات لها نفوذها من  
الحركة التعاونية وكذلك عن طريق عدد ضخم من دوائر الأحزاب  
العمالية الانتخابية .

حقا انه لا يزال يوجد غموض ملحوظ في المعنى الحقيقي  
للامبريالية وطبيعة الاستغلال الاستعماري وفي طابع الكفاح الموحد  
للعمال البريطانيين وشعوب المستعمرات ضد العدو المشترك ولكن  
هناك علامات متزايدة تدل على نمو الوعي بهذه المواضع ولكن  
التحليل القاطع لا يزال غير قائم . وفي الوقت نفسه فان العناصر  
الأمينة والمناضلة من حركة العمال تشن معركة دائبة ضد أي شكل  
من أشكال القهر الاستعماري ولا تتردد في أن تشارك في النشاط  
لفضح هذه الأشكال سواء بتأييد زعماء الحزب الرسميين أو بدون  
تأييدهم .



## الإمبريالية أم الاشتراكية

ان مائة عام تعتبر زمنا قصيرا في التاريخ البشرى ولكن سرعة التغيرات الاقتصادية الاجتماعية في القرن الماضي كانت أشد وأبعد مدى من تلك التي كانت في الألف سنة السابقة . ففي ١٨٦٠ استحوذت بريطانيا أن تحمل لقب « مصنع العالم » وكانت تستطيع أن تنتج وتبيع منتجاتها في أى جزء من العالم دون خوف من المنافسة ولكن ما بعد الفارق في يومنا هذا ! ففي أحضان العالم الرأسمالى تخلت بريطانيا عن تفوقها للولايات المتحدة . وفي نطاق أوروبا نفسها تمثل ألمانيا الغربية تحديا متزايدا للاقتصاد البريطانى . ان امبريالية الولايات المتحدة تتغلغل في كل دول الكومنولث البريطانى ولقد سلبت بريطانيا مركزها الممتاز في كندا ونسفت القوة الاقتصادية للإمبريالية البريطانية في الشرق . أما ألمانيا الغربية تغذيها استثمارات الدولار بعد الحرب العالمية الثانية فتمثل القوى الدافعة وراء مشروع السوق الأوروبية المشتركة مهددة بذلك مكانة بريطانيا في أوروبا وأفريقيا .

وكما أن التغيرات في النصف الأول لهذا القرن كانت باعثة على الدهشة فإن تلك التي تطرأ في النصف الثاني من هذا القرن تزيد إثارة للدهشة بدرجة أكبر ففي وسط الحرب العالمية الأولى جاءت ثورة ١٩١٧ الاشتراكية في روسيا ولم تكن هذه مجرد تحد

للعالم الرأسمالى القديم . كانت أساسا لعالم اشتراكى جديد يقدم ثماره الآن الى كل البشرية وضمانا لتقدمات هائلة جديدة فى الأعوام الآتية . واليوم ونحن فى النصف الثانى من القرن العشرين فان امبريالية الولايات المتحدة تفقد فى سرعة مكانتها الاقتصادية الممتازة . ان خطة السبع سنوات للاتحاد السوفييتى تتفوق تفوقا سريعا على مستوى الولايات المتحدة فى الانتاج وحتى فيما قبل استكمال خطة السوفييت للسنوات الخمس عشر فى ١٩٧٢ ستكون الولايات المتحدة ( هذا اذا ظلت باقية كدولة امبريالية ) قد تخلفت عنها بمرحلة طويلة .

ولا يقل عن ذلك أثارة للدهشة تلك التغيرات المذهلة فى الصين خلال السنوات العشر الماضية . فقد كانت الصين عندما انتصرت الثورة فى ١٩٤٩ من بين أكثر المناطق تخلفا فى العالم ( من ناحية النمو الاقتصادى ) واليوم يعتبر انتاجها من الصلب والفحم منافسا لبريطانيا التى كانت منذ قرن مضى أعظم دولة متطورة اقتصاديا فى كل العالم .

وعندما تحل ١٩٦٨ ستكون الصين قد سبقت انجلترا .

وثمة انجازات هائلة تتم الآن فى الدول الاشتراكية الأخرى وفى كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية .

وليس تأثير هذا التحول المدهش قاصرا على العالم الاشتراكى . لقد غير ذلك تغييرا كاملا فى علاقة القوى فى كل أنحاء العالم فشجع مئات الملايين من شعوب المستعمرات السابقة وأيدهم فى كفاحهم لتحرير أنفسهم من الحكم الامبريالى .

إن أسس العالم القديم للامبريالية تنهار انهيارا هائلا . أما الظروف التي أصبحت فيها بريطانيا مصنع العالم ، فلم تعد قائمة بعد ، كما أن الأسس التي أقامت عليها الطبقة الحاكمة الانجليزية امبراطوريتها الاستعمارية الواسعة تتحطم يوما بعد يوم . ويواجه الشعب البريطاني بوضع دولي جديد تماما . ولن يحل التطلع الى الماضي مشاكله . فقد تلاشت الظروف القديمة ولن تعود أبدا . أما مستقبل بريطانيا والشعب البريطاني فيمكن أن يتأكد فقط اذا ما وضع على أسس جديدة مبنية على الاعتراف الكامل بالعلاقة الجديدة بين القوى في العالم .

أن بريطانيا لا تستطيع أن تبقى على الأسس القديمة . وليس هناك أمل للشعب البريطاني اذا ما حاول أن يبنى مستقبله على الأسس المنهارة للاقتصاد الامبريالي . فان الطبقة الانجليزية الحاكمة حاولت لعدة عشرات من السنين ( ولا تزال تحاول ) الابقاء على هذه الأسس القديمة وهي تلقى التأييد من الجناح اليميني من زعماء العمال الذين تقوم أفكارهم على أساس الابقاء على الامبراطورية - فيما عدا محاولتهم الباسها ثوبا جديدا . ان الامبريالية والاستعمار هما عدو الاشتراكية .

وهذا هو الأساس الحقيقي الذي تركز عليه سيطرة الجناح الأيمن على حركة العمال في بريطانيا .

ان الطبقة الحاكمة في بريطانيا في جهودها اليائسة للابقاء على الامبريالية ترهق طاقاتها الى أقصى حد ممكن . لقد ورطت الشعب في تنفيذ برنامج تسليحي ضخم وحشد قوات مسلحة في

جميع أنحاء العالم وفى عمليات قهر وحشية للشعوب المستعمرة وفى حروب استعمارية شرسة . ولكن ماهى الفوائد التى يمكن أن تجنى من استمرار الاستغلال الاستعمارى ؟ انها لن تؤدى الى شىء سوى اصابة الشعب البريطانى بالكوارث .

ان انهاء النظام القديم سوف يدعو قطعا الى تغييرات عنيفة فى اقتصاد بريطانيا . وبدلا من أن تكون بريطانيا مركزا للاستغلال والقهر الامبريالى فستكون مصادر ثروتها الخاصة ( متحررة من العبء الثقيل من القوات الموجودة فيما وراء البحار وبرامج التسليح العتيدة ) فى حاجة الى أن تنمو نموا كاملا . وفى الوقت ذاته فان تقدم شعوب المستعمرات المتحررة تجاه اقتصاديات جديدة متوازنة ومستويات مرتفعة من المعيشة سوف تهيىء فرصا دائمة الاشراق نحو النفع المتبادل بين بريطانيا وبين المستعمرات المتحررة .

أن التحرر الكامل وغير المنقوص ( سياسيا واقتصاديا وعسكريا ) لتلك البلدان التى تقع الآن تحت وطأة السيطرة الامبريالية سوف يوقف نزف وتشويه اقتصادياتها . أنه سوف يفتح الطريق لبرامج بعيدة المدى للبناء والتقدم الاقتصادى وهذا بدوره سوف يتيح فرصا لاحد لها للتعاون بين بريطانيا الاشتراكية الجديدة وبين الدول المتحررة من الامبراطورية الراهنة .

وهذه العلاقات المستقبلية تعتمد على ما يودى اليوم لتنمية التضامن . انها يمكن أن تتحقق من خلال الكفاح المشترك الآن ضد السيطرة الامبريالية والحرب ومن خلال الكفاح من أجل السلام والاستقلال الوطنى والتحرر الاجتماعى والاقتصادى .

وثنائق و بیانات





وثيقة رقم ٥٢٣٨

## الدورة السابعة عشر - الأمم المتحدة

سبتمبر سنة ١٩٦٢

فيما يلي فقرات من التقرير المقدم الى الجمعية العامة من اللجنة الخاصة المعنية بمتابعة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عن الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة ، والمنشأة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٦٥٤ في دورتها السادسة عشرة .

### اعلان الاستقلال

١ - ادى انتصار الأمم المتحدة في الحرب العالمية الثانية ، في ظل شعار الحرية للجميع ، الى منح ملايين البشر التي ظلت خاضعة مدى قرون عديدة للحكم الأجنبي ، أملا جديدا في الحرية والاستقلال

وقد وافق انشاء الأمم المتحدة فترة اتسمت بنشاط سياسي كبير من الشعوب المستعمرة التي أخذت في كل مكان تجدد مطالبتها بالحرية وتضاعف جهودها لنيل أمانها المشروعة .

وقد أعطى ميثاق المنظمة الموقع في سان فرانسيسكو في ٢٥ يونية ( حزيران ) سنة ١٩٤٥ ، الشعوب المستعمرة دوافع جديدة في سعيها نحو الاستقلال اذ أكدت ديباجة الميثاق تجديد ايمان شعوب الأمم المتحدة « بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الشخصية

الإنسانية وقيمتها وبتساوى حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم  
كبيرة وصغيرة» وأعلنت هذه الشعوب فيها أنها عقدت العزم على  
« تعزيز الرقى الاجتماعى ورفع مستوى الحياة فى جو من الحرية  
أوسع » كما أن من خصائص الأمم المتحدة المعلنة فى المادة الأولى من  
الميثاق « تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ  
تساوى الشعوب فى حقوقها وحقها فى تقرير مصيرها بنفسها » .  
« وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية  
للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق ( العنصر ) أو الجنس أو  
اللغة أو الدين » .

٣ - وقد قبل أعضاء الأمم المتحدة المسئولون عن إدارة أقاليم  
لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتى التزامات معينة  
بمقتضى الميثاق . . إذ أقر هؤلاء الأعضاء فى المادة ٧٣ من الميثاق  
« المبدأ القائل بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول »  
وقبلوا « أمانة مقدسة فى عنقهم الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية  
أهل هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع فى نطاق السلم والأمن  
الدوليين الذى رسمه هذا الميثاق » . . وماتعهد به هؤلاء الأعضاء  
كذلك ، أن يكفلوا « تقديم هذه الشعوب فى شئون السياسة  
والاقتصاد والاجتماع والتعايم ، ومعاملتها بانصاف وحمايتها من  
ضروب الاساءة - كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لحضارة  
هذه الشعوب » وبأن ينموا الحكم الذاتى ويقدروا الأمانى السياسية  
لهذه الشعوب حق قدرها ويعاونوها على تنمية نظمها السياسية  
الحرية انموا مطردا » .

٤ - كما أن من الاهداف الاساسية المحددة لنظام الوصاية الدولى

المنشأ بمقتضى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من الميثاق «العجل على تزكية أهالى الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال .

٥ - وقد استقل عدد كبير من الأقاليم الرضوعة تحت الوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى خلال السنوات الخمس عشرة الأولى التى أقضت على انشاء الأمم المتحدة ، وأصبحت دولا أعضاء فى المنظمة .

٦ - ورغم أن مناطق شاسعة وأعداد كبيرة من الشعوب قد نالت استقلالها واحتلت مكانها الذى تستحقه فى مجتمع الأمم ، فإن ثمة بلدان وشعوبا كثيرة مازالت خاضعة للحكم الاستعماري مما يشغل بال المجتمع الدولي بشكل جدى . . اذ يرى أن تقدمها نحو التحرر الكامل مفرط فى البطء ، وقد حدا هذا الراى بالجمعية العامة الى اتخاذ قرارات عدة لحث السلطات القائمة بإدارة الأقاليم الخاضعة للوصاية الى أن تحدد المواعيد والاهداف لنيل الاستقلال بالنسبة الى بعض هذه الأقاليم والى أن تضع بالنسبة الى الأقاليم الباقية الاهداف المتوسطة والمتعاقبة التى ينتظر بلوغها فى مواعيد قريبة فى ميادين التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى بغية ايجاد الظروف الملائمة ، فى أسرع وقت ممكن ، لنيل هذه الأقاليم الحكم الذاتى أو الاستقلال .

٧ - وفى هذا الجو المتسم بتوثب الشعوب المستعمرة نحو الحرية مقرونا بحرص الأمم المتحدة على أن يتم الانتقال الحتمى من التبعية الى الاستقلال بطريقة سلمية منظمة ، قامت الجمعية العامة ، بناء

على اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الوارد في كل من لبيان الذي ألقاه السيد نيكيتا خروشوف رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي أمام الجمعية العامة في ٢٣ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٦٠ وفي رسالة مؤرخة باليوم نفسه بادراج بند عنوانه « إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » في جدول أعمال دورتها الخامسة عشرة . . وحثت المذكرة الإيضاحية المرفقة بالرسالة على منبج الاستقلال فورا لجميع البلدان والشعوب المستعمرة .

وقد وافقت الجمعية العامة في ١٤ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٦٠ عقب مناقشة طويلة هامة في جلسة عامة ، على مشروع قرار يتضمن اعلانا في هذا الشأن ، اشتركت في اقتراحه ثلاث وأربعون دولة أفريقية وآسيوية .

وفيما يلي نص القرار رقم ١٥١٤ الصادر عن الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة : -

ان الجمعية العامة اذ تذكر ماقررتة شعوب العالم في ميثاق الأمم المتحدة من أنها عقدت العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة الشخصية الإنسانية وقيمتها ، وأن تغزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أوسع .

واذ تشعر بالحاجة الى خلق ظروف تتيح الاستقرار والرخاء ، واقامة علاقات سلمية وودية على أساس احترام مبدأ تساوى جميع الشعوب في حقوقها ، وحققها في تقرير مصيرها أو تكفل الاحترام

الكامل والمراعاة الشاملة للحقوق الإنسانية والحريات الأساسية  
للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ..

وإذا تعترف بالرغبة الشديدة لدى كل الشعوب التابعة في الحرية  
والدور الحاسم الذي تقوم به هذه الشعوب سعيا الى استقلالها ..

وإذا تدرك المنازعات المتزايدة الناشئة عن انكار حرية مثل هذه  
الشعوب أو وضع العراقيل في طريقها ، الأمر الذي يشكل تهديدا  
خطيرا للسلام العالمى ..

وإذا تضع في الاعتبار الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في  
مساعدة الحركات الاستقلالية في المناطق الموضوعة تحت الوصاية  
والغير متمتعة بالحكم الذاتى وإذا تدرك أن شعوب العالم تحدوها  
رغبة قوية في زوال الاستعمار بجميع أشكاله وإذا ترى عن اقتناع  
أن بقاء الاستعمار يمنع تنمية التعاون الاقتصادى الدولى ، ويحول  
دون النمو الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للشعوب التابعة ( غير  
المستقلة ) ويتعارض والمثل العليا للأمم المتحدة في إقامة سلم عالمى .

وإذا تؤكد أن في مقدور الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة ،  
التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الإخلال بأية  
التزامات ناشئة عن التعاون الاقتصادى الدولى القائم على مبدأ  
النفع المتبادل والقانون الدولى .

وإذا تعتقد أن عملية التجرد لا يمكن مقاومتها أو الابتكاس بها ،  
وأنه لا بد لتجنب الازمات الخطيرة من وضع حد للاستعمار ، ولكل  
أنواع التمييز العنصرى والفرقة المرتبطة به .

واذا ترحب بحصول عدد كبير من الاقاليم التابعة على الحرية والاستقلال في السنوات الأخيرة وتترك الاتجاهات المتزايدة القوة تجاه الحرية في الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها .

واذ ترى عن اقتناع أن لجميع الشعوب حقاً لا ينزع في الحرية التامة وفي ممارسة سيادتها وفي سلامة أراضيها القومية . .

تعلن رسمياً ضرورة وضع حد سريع غير مشروط للاستعمار في جميع صوره وأشكاله .

وتعلن لهذا الغرض ما يأتي : -

١ - أن إخضاع الشعوب لسلطة أجنبية ، والسيطرة عليها واستغلالها يشكل إنكاراً للحقوق الانسانية الأساسية ، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويعرقل نمو السلام والتعاون العالميين . .

٢ - لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ، ولها بمقتضى هذا الحق أن تقرر بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٣ - ينبغي ألا يؤخذ النقص في الاستعداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي أو التعليمي ذريعة تعطيل الاستقلال .

٤ - وقف جميع أنواع الأعمال المسلحة وكل الاجراءات القمعية من أي نوع توجه ضد الشعوب التابعة لتمكينها من ممارسة حقها في الاستقلال الكامل بطريقة سلمية وبحرية ، كما أن سلامة أراضيها القومية ستكون موضع الاحترام .



٥ - اتخاذ التدابير العاجلة في المناطق الموضوعة تحت الوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي أو كل الاقاليم الاخرى التي لم تبلغ الاستقلال بعد لنقل جميع السلطات الى شعوب هذه المناطق دون أية شروط أو تحفظات وفقا لارادتها ورغبتها التي تعبر عنها بحرية دون أى تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون ، لكي تتمكن من التمتع بالاستقلال والحرية التامين .

٦ - كل محاولة موجهة الى عرقلة الوحدة القومية وسلامة الاراضى لدولة ماكلية أو جزئيا تتعارض ومقاصد ميثاق الامم المتحدة .

٧ - تلتزم جميع الدول بأمانة ودقة بنود ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى للحقوق الانسانية وهذا الاعلان على أساس من المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لجميع الدول واحترام حقوق السيادة لكل الشعوب وسلامة اراضيها .

وقد اعتبر انتخاب الجمعية العامة لهذا القرار عملا من اعمالها البناءة الكبرى ومرحلة بارزة من الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتحقيق مقاصد الميثاق واهدافه وكان الاعلان الوارد فى هذا القرار عهدا ومصدر الهام للشعوب التي كانت لاتزال خاضعة للحكم الاستعماري ، وتعبيرا عن رغبة عامة فى الاسراع بعملية تحرير الشعوب المستعمرة .

## انشاء اللجنة الخاصة.

بعد مرور سنة على اقرار الجمعية العامة لاعلانها التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بلفت نظر الجمعية العامة الى مسألة تنفيذ الاعلان وبعد أن نظرت الجمعية العامة في المسألة ، اتخذت في ٢٧ نوفمبر ( تشرين الثاني ) سنة ١٩٦١ قرارها رقم ١٩٥٤ ( الدورة ١٦ ) الذي اشتركت في اقتراحه ثمانى وثلاثون دولة أفريقية وآسيوية وذلك بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل لا شئ وامتناع أربعة أعضاء عن الاقتراع .

وفيما يلي نص القرار : -

ان الجمعية العامة اذ تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها رقم ١٥١٤ ( الدورة الخامسة عشرة ) المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

واذ تذكر مقاصد ذلك الاعلان ومبادئه . .

واذ تلفت النظر بضرورة خاصة الى الفقرة ٥ من الاعلان التي تنص على ما يأتى : -

اتخاذ التدابير العاجلة في المناطق الموضوعة تحت الوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي أو كل الاقاليم الاخرى التي لم تبلغ الاستقلال بعد نقل جميع السلطات الى شعوب هذه المناطق دون

أية شروط أو تحفظات وفقا لارادتها ورغبتها التي تعبر عنها بحرية دون تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون لكي يتمكن من التمتع بالاستقلال والحرية التامين .

وإذ تلاحظ مع الأسف عدم تنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة المذكورة أعلاه من الإعلان إلا القليل منها .

وإذ تلاحظ أنه خلافا لأحكام الفقرة ٤ من الإعلان ، اسنمر في بعض المناطق القيام بالأعمال المسيئة واتخاذ "تدابير القمع" بقسوة متزايدة ضد الشعوب غير المسيئة التي حرمت بذلك من خاصية ممارستها الحرة لحقوقها في الاستقلال التام .

وإذ تبدي قلقها الشديد لأن الأعمال الهادفة إلى التقويض الكلي أو الجزئي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لا تزال جارية ، خلافا لأحكام الفقرة ٦ من الإعلان في بعض البلدان السبائرة في طريق الخلاص من الاستعمار . .

وإذ تبدي اقتناعها بأن أي تأخير جديد في تطبيق الإعلان يشكل مصدرا مستمرا للنزاع والتناظر الدوليين ويعرقل التعاون الدولي إلى حد خطير ويوجد في أنحاء عديدة من العالم حالة متزايدة الخطورة قد تهدد السلم والامن الدوليين بالخطر .

وإذ تؤكد أن نقص الاستعداد في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ينبغي ألا يتخذ أبدا ذريعة لتعطيل الاستقلال .

١ - تكرر وتؤكد من جديد رسميا الأهداف والمبادئ التي نادى

بها اعلان منح الاستقلال للبدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها رقم ١٥١٤ ( الدورة الخامسة عشرة ) المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

٢ - وتطلب الى الدول المعنية العمل دون مزيد من التأخير على تطبيق الاعلان وتنفيذه بأمانه واخلاص .

٣ - وتقرر انشاء لجنة مؤلفة من سبعة عشر عضوا يعينهم رئيس الجمعية العامة في الدورة الحالية .

٤ - وتطلب الى اللجنة الخاصة تحرى تطبيق الاعلان ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بشأن تقدم ومدى تنفيذ الاعلان وابلاغ الجمعية العامة عن ذلك في دورتها السابعة عشرة .

٥ - وتوجه اللجنة الخاصة الى اداء مهمتها باستخدام جميع مايكون في متناولها من وسائل في حدود الاجراءات والاساليب التي تعتمد عليها للقيام بوظائفها على الوجه الصحيح .

٦ - وتخول اللجنة الخاصة عقد اجتماعات خارج مقر الامم المتحدة في اى زمان واى مكان قد تقتضيه هذه الاجتماعات للقيام بمهامها على الوجه الفعال وبالتشاور مع السلطات المختصة .

٦ - وتدعو السلطات المعنية الى مزيد التعاون على اتم وجه الى اللجنة الخاصة في اضطلاعها بمهامها .

٨ - وتطلب الى مجلس الوصاية ولجنة المعلومات الواردة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى والوكالات المتخصصة المعنية ، مساعدة اللجنة الخاصة في عملها كل هيئة منها في ميدان اختصاصها

٩ - وتطلب الى الامين العام تزويد اللجنة الخاصة بكل مايلزم من التسهيلات والموظفين لتنفيذ هذا القرار .

ولأنهى رئيس الجمعية العامة الى الجمعية في جلستها العامة رقم ١٠٩٤ المنعقدة في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٢ انه قام وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٦٥٤ ( الدورة ١٦ ) بتعيين البلدان السبعة عشر التالية أعضاء في اللجنة الخاصة :-

الاتحاد السوفيتي

اثيوبيا

استراليا

أورجواي

ايطاليا

بولنده

تنجانيقا

تونس

سوريا

فنزويلا

كمبوديا

مالى

ملغشقر .

بريطانيا

الهند

الولايات المتحدة الامريكية

يوغوسلافيا

وعقدت اللجنة الخاصة جلستها الاولى في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٢  
وافتحها لئيس الجمعية العامة ، فقال ان من دواعي سروره البالغ  
ان يرأس الجلسة للجنة الخاصة

وواصل كلامه فقال ان استتقلال عدد من الدول الجديدة في  
الآونة الاخيرة ودخولها الامم المتحدة قد يسر كثيرا اقرار الجمعية  
للاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
وانه اخذت تشتد من ذلك الحين ضرورة التعجيل بحصول الامم  
التي مازالت خاضعة للحكم الاستعماري على سيادتها وفي الوقت  
نفسه يستحسن جدا ان يسير تقدم هذه الامم نحو السيادة على  
نهج سليم وسلمي وان يكون خاليا من الهزات التي من شأنها اثارة  
الاستياء والارتياح ولذلك رأت الجمعية العامة ضرورة ضمان  
استقلال الامم المعنية على وجه السرعة فأنشأت اللجنة الخاصة  
لهذا الغرض . واستطرد فقال ان مهمة اللجنة جلية الشأن ينبغي  
اداءها دون انفعال وبالتعاون تام مع السلطات القائمة بالادارة ،  
وأوضح انه عظيم الامل في أن تتمكن اللجنة بفضل هذا التعاون من  
الاسهام الملحوظ في الاسراع بانتهاء استعمار الشعوب التابعة انهاء  
تاما .

وانتخبت اللجنة باتفاق الآراء ودون اقتراع أعضاء مكتبها كما يلي:

السيد شاندراشيخارجها ( الهند )	رئيسنا
السيد سوري كوليبالي ( مالي )	نائباً للرئيس
السيد نجم الدين الرفاعي ( سوريا )	مقرراً



## ميثاق منظمة الوحدة الافريقية

اديس ابابا - ٢٥ يونية سنة ١٩٦٣

نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية المجتمعين فى مدينة  
اديس ابابا باثيوبيا .

نعرب عن اقتناعنا بحق جميع الشعوب الثابت فى أن تقرر  
مصيرها بنفسها .

وندرك هذه الحقيقة وهى أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة  
اهداف جوهرية لتحقيق الأمانى المشروعة للشعوب الافريقية .

وندرك المسئولية الواقعة على عاتقنا من أجل استغلال الموارد  
الطبيعية والبشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا فى مجالات  
العمل الانسانى .

ويلهمنا التصميم المشترك على تشجيع التفاهم بين شعوبنا  
من أجل تقوية اواصر اخوتنا وايجاد التضامن فى وحدة أكبر تسمو  
على جميع الخلافات العنصرية والقومية .

ونحن مقتنعون بأنه لترجمة هذا التصميم الى قوة ديناميكية من  
أجل قضية التقدم الانسانى يجب ايجاد الظروف الملائمة للبقاء على  
الأمن والسلام .

ونحن يحدونا التصميم على ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذى

حصلنا عليه بمشقة وصعوبة وكذلك على سياستها وسلامة أراضيها  
وعلى محاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره .

ونحن نكرس أنفسنا لتحقيق التقدم العام فى أفريقيا .

ونحن مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة وعلان حقوق الانسان

وهما اللذان نؤكد تمسك مبادئنا بهما يوفران أساسا متينا للتعاون  
الايجابى والسلمى بين الدول .

واننا نرغب فى توحيد جميع دول افريقيا ومالاجاس من أجل  
ضمان رفاهية ومستقبل شعوبنا ونعرب عن عزمنا على تعزيز  
الروابط بين دولنا بانشاء وتقوية منظماتنا المشتركة .

وبناء على ذلك نعلن اتفاقنا على انشاء منظمة الوحدة الافريقية .

### المادة الأولى :

تعلن الأطراف العليا المتعاقدة على ضوء الميثاق الحالى انشاء  
منظمة تعرف باسم « منظمة الوحدة الافريقية » وتتكون هذه المنظمة  
من دول قارة افريقيا ومن مالاجاس ( مدغشقر ) والجزر المجاورة .

### المادة الثانية :

يكون للمنظمة الأغراض التالية :

أ. تشجيع وحدة وتضامن الدول الافريقية .

(ب) تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة واجهودها التي تبذلها في سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب افريقيا .

(ج) الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها .

(د) القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة افريقيا .

(هـ) تشجيع التعاون الدولي مع النظر بعين الاعتبار الى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الدولي لحقوق الإنسان .

٢ - ومن أجل تحقيق هذه الأغراض ستقوم الدول الأعضاء بتنسيق وتنظيم سياستها العامة وخاصة في الميادين التالية ..

(أ) التعاون السياسي والدبلوماسي .

(ب) التعاون الاقتصادي بما فيه النقل والمواصلات .

(ج) التعاون في ميادين التعليم والثقافة ..

(د) التعاون في ميادين الصحة والطب والتغذية .

(هـ) التعاون العلمي والفنى .

(و) التعاون في ميادين الأمن والدفاع ..

### المادة الثالثة :

تؤكد الدول الأعضاء وتعلن تمسكها مع الأغراض المذكورة في

المادة الثانية تمسكها بالمبادئ التالية :

- ١ - المساواة فى السيادة لجميع دول افريقيا .
- ٢ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .
- ٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة اراضيها وحقها الاكيد فى الحياة تحت ظل الاستقلال .
- ٤ - تسوية جميع المنازعات بطريقة سلمية عن طريق المفاوضات او الوساطة او التراضى او التحكيم .
- ٥ - الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره وكذلك أنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة سواء اكانت مجاورة أو بعيدة .
- ٦ - تكريس جميع الجهود الى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأراضي الافريقية التابعة .
- ٧ - توكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات .

#### المادة الرابعة :

لكل دولة افريقية مستقلة ذات سيادة الحق فى ان تصبح عضوا فى المنظمة لها حقوق واجبات الدول الأعضاء .

#### المادة الخامسة :

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

## المادة السادسة :

تتعهد الدول الأعضاء بأن تلتزم بكل دقة بالمبادئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من الميثاق .

## مجالس المنظمة :

## المادة السابعة :

تقوم منظمة الوحدة الافريقية بتحقيق أهدافها عن طريق المنظمات الأساسية التالية :

- ١ - مجلس لرؤساء الدول والحكومات .
- ٢ - مجلس للوزراء .
- ٣ - السكرتارية العامة .
- ٤ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

## المادة الثامنة :

مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة ويخضع في عمله لما ورد في هذا الميثاق من نصوص كما يناقش هذا المجلس الأمور ذات الأهمية المشتركة لافريقيا بغرض تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ويكون للمجلس بالإضافة إلى ذلك إعادة النظر في تكوين المنظمة ووظائفها وقوانينها وكذلك استعراض أعمال أية وكالات متخصصة تابعة للمنظمة يتم انشاؤها وفقا للميثاق الخالي .

## المادة التاسعة :

يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من  
ممثلهم المفوضين على أن يجتمع المجلس مرة على الأقل كل عام .  
ويجتمع المجلس في دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من  
الدول الأعضاء على أن توافق على ذلك أغلبية الأعضاء

## المادة العاشرة :

- ١ - لكل عضو من الدول الأعضاء صوت واحد .
- ٢ - تتم الموافقة على جميع القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء .
- ٣ - القرارات الخاصة بإجراءات العمل في المنظمة تتم الموافقة عليها بأغلبية بسيطة وتحدد الأغلبية في أصوات الدول الأعضاء الممثلة في الاجتماعات والتي تشترك في التصويت ما اذا كان يمكن اعتبار احدى المسائل خاصة بإجراءات العمل أم لا .
- ٤ - يشكل ثلثا الدول الاعضاء المشتركة في المنظمة العدد القانوني اللازم لعقد اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات .

## المادة ١١ :

يكون لهذا المجلس سلطة تحديد قواعد اجراءاته الخاصة .

## المادة ١٢ :

يتكون مجلس وزراء المنظمة من وزراء خارجية الدول الأعضاء  
أو أى وزراء تحددهم حكومات هذه الدول .



ويجتمع مجلس الوزراء بما لا يقل عن مرتين في السنة .  
ويجتمع في دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من الدول الأعضاء  
على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء .

#### المادة ١٣ :

يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مجلس رؤساء الدول  
والحكومات ويقوم بأى مهمة يخيّلها عليه مجلس رؤساء الدول كما  
يوكل إليه أمر تنفيذ قرارات هذا المجلس .

ويقوم مجلس الوزراء بتنسيق التعاون بين دول افريقيا وفقاً  
لتعليمات مجلس رؤساء الدول وتمشياً مع المادة الثانية من الميثاق

#### المادة ١٤ :

- ١ - يكون لكل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد .
- ٢ - جميع القرارات تصدر بأغلبية بسيطة بسيطة من مجلس  
الوزراء .
- ٣ - يكون العدد القانونى مستوفياً لى اجتماع للمجلس  
بحضور ثلثى الأعضاء .

#### المادة ١٥ :

يكون للمجلس سلطة تحديد قوانين اجراءاته .

## المدول الأول الألفية

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
١	الجمهورية العربية المتحدة ( الاقليى المصرى )	١٠٠٠٠٠ و ١	٢٥٠٢٠٠٠ و ٢٥	احتلت القوات البريطانية مصر فى ١٨٨٢ وفيما قبل ذلك كانت جزاء من الامبراطورية العثمانية فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا انتهاء الحماية واعتبرت مصر ملكة مستقلة . ظل الاستقلال اسميا حتى تم جلاء آخر جندي بريطاني فى ١٩ يونيو سنة ١٩٥٦ أعلنت الجمهورية فى ١٩٥٢
٢	الجيشة	١٨٤٠٠٠ و ١	٢١٠٠٠ و ٢١	ملكية دستورية . فى الدورة الخامسة للجيشة العامة للامم المتحدة ( ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ) تقرر تكوين اتحاد فيدرالى من الجيشة وأقربيا ( وهى مستعمرة ايطالية سابقة ) تحت ادارة الحكومة الجيشية وتنفذ هذا فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٢
٣	جمهورية ليبيريا	١١١٠٠٠ و ١	١٢٥٠٠٠ و ١٢	أعلنت جمهورية رياسنسية فى ٢٦ يولية ١٨٤٧

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٤	اتحاد جنوب أفريقيا	١٢٢٣٠٠٠	١٤٦٧٣٠٠٠	عضو في الكومنولث البريطاني وأصبحت جزءا من الدومينيون في ١٩١٠ . في ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ أجرى استفتاء لم يشترك فيه سوى البيض وأسفر عن قيام جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا .
٥	المملكة الليبية المتحدة	١٧٦٠٠٠	١١٥٣٠٠٠	مستعمرة إيطالية سابقا . أعلن استقلالها في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ . ملكية دستورية .
٦	المملكة المغربية	٤٤٤٠٠٠	١٠٣٣٠٠٠	كانت تحت وصاية كل من فرنسا وألمانيا استقلت منذ ٢ مارس ١٩٥٦ .
٧	جمهورية تونس	١٢٥٠٠٠	٣٩٢٥٠٠٠	كانت تحت الحماية الفرنسية من قبل أصبحت مستقلة في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ .

## بيانات أخرى

احتلتها فرنسا في ١٨٣٠ . وبموجب دستور فرنسا في ١٩٥٨ أعلنت جزءا من الوطن الفرنسي ومنذ ١٩٥٤ شن الشعب الجزائري حربا فدائية لينال استقلاله . وأعلنت الجمهورية الجزائرية في سبتمبر ١٩٥٨ في القاهرة وتم اعتراف بعض الدول بها . اعترفت فرنسا باستقلالها في ١٩٦٢

احتلتها بريطانيا في ١٨٩٨ وغطت هذا احتلال باعلان مشاركة مصر في حكمها في ١٨٩٩ ، أصبحت دولة مستقلة في ١ يناير سنة ١٩٥٦

كانت مستعمرة بلجيكية أعلن استقلالها في ٣٠ يونيو ١٩٦٠

كانت موضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة تحت الادارة الإيطالية في الاقليم الجنوبي وتحت السلطة البريطانية في الاقليم الشمالى . أعلن استقلالها في ١ يولية ١٩٦٠

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان
٨	الجزائر	٢٠٠٠ و ٢٨٢	١٠٠٠ و ٣٠
٩	جمهورية السودان	٢٠٠٠ و ٥٠٦	١١٠٠٠ و ٣٩
١٠	جمهورية الكونغو	٢٠٠٠ و ٣٤٥	١٣٠٠٠ و ٥٥٩
١١	جمهورية الصومال	٦٣٨٠٠٠	١٠٠٠ و ٩٨٠

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
١٢	جمهورية داهومي	١١٦ر٠٠٠	١ر٧٢٥ر٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو في المجموعة الفرنسية أعلنت دولة مستقلة في أغسطس ١٩٦٠
١٣	جمهورية النيجر	١ر١٨٩ر٠٠٠	٢ر٥٥٥ر٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو في المجموعة الفرنسية . أصبحت مستقلة في ٣ أغسطس ١٩٦٠
١٤	جمهورية فولتا العليا	٢٧٤ر٠٠٠	٤ر٠٠٠ر٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو في المجموعة الفرنسية أصبحت مستقلة في ٥ أغسطس ١٩٦٠
١٥	جمهورية ساحل العاج	٢٢٣ر٠٠٠	٣ر١٠٢ر٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقة وعضو في المجموعة الفرنسية أعلن استقلالها في ١٧ أغسطس ١٩٦٠
١٦	جمهورية غانا	٢٣٨ر٠٠٠	٦ر١٩١ر٠٠٠	مستعمرة انجليزية سابقة . أعلن استقلالها في ٦ مارس ١٩٥٧ . عضو في الكومنولث البريطاني

## بيانات أخرى

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
١٧	جمهورية الكامرون	٤٣٢.٠٠٠	٢.١٨٧.٠٠٠	أقليم تحت وصاية الأمم المتحدة تحت إدارة فرنسا سابقا أصبحت دولة مستقلة في ١ يناير ١٩٦٠
١٨	جمهورية توجولا	٥٧.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	أقليم تحت وصاية الأمم المتحدة تحت إدارة فرنسا . أعلن استقلالها في ٢٧ أبريل ١٩٦٠
١٩	جمهورية النيجال	١٩٧.٠٠٠	٢.٥٥٠.٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقا . أصبحت مستقلة في ٢٠ يونيو ١٩٦٠ وكانت في الأصل جزءا من اتحاد مالي . وهي عضو في المجموعة الفرنسية . مستعمرة فرنسية سابقا من السودان الفرنسي أعلنت مستقلة في ٢٠ يونيو ١٩٦٠
٢٠	جمهورية مالي	١.٢٠٤.٠٠٠	٤.٥٠٠.٠٠٠	جزء من الاتحاد مالي . منذ ٢٢ سبتمبر ١٩٦٠ وهي دولة مستقلة وعضو في المجموعة الفرنسية مستعمرة فرنسية سابقة ( جزيرة مدغشقر ) عضو في المجموعة الفرنسية . أصبحت دولة مستقلة في ٢٦ يونيو ١٩٦٠
٢١	جمهورية مدغشقر	٥٩٠.٠٠٠	٥.١٨٤.٠٠٠	



بيانات أخرى	تعداد السكان	المساحة بالكيلو متر مربع	الدولة	رقم
مستعمرة فرنسية سابقة ، عضو في المجموعة الفرعية أصبحت مستقلة في ١١ أغسطس ١٩٦٠ .	٢٦٠٠٠٠	١٢٨٤٠٠٠	جمهورية تشاد	٢٢
مستعمرة أفريقية سابقة ، عضو في المجموعة الفرعية أصبحت مستقلة في ١٣ أغسطس ١٩٦٠ .	١١٧٧٠٠٠	٦١٧٠٠٠	جمهورية وسط أفريقية	٢٣
مستعمرة فرنسية سابقة وعضو في المجموعة الفرعية أصبحت مستقلة في ١٥ أغسطس ١٩٦٠ .	٧٩٥٠٠٠	٣٤٢٠٠٠	جمهورية الكونغو	٢٤
مستعمرة فرنسية سابقة وعضو في المجموعة الفرعية أصبحت مستقلة في ١٧ أغسطس	٤٢١٠٠٠	٢٦٧٠٠٠	جمهورية جابون	٢٥
مستعمرة انجليزية سابقة أصبحت مستقلة في ١ أكتوبر ١٩٦٠ والدمينيون البريطاني	٢٣٠٠٠	٨٧٨٠٠٠	اتحاد النيجر	٢٦

بيانات أخرى	تعداد السكان	المساحة بالكيلو متر مربع	الدولة	رقم
مستعمرة برتغالية منذ نهاية القرن التاسع عشر ويخوض شعبها كفاحا مريرا لينال استقلاله .	٤٠٠٠ر٥٥٠	١٢٤٧ر١	الانجولا	٢٧
محمية بريطانية منذ اواخر القرن التاسع عشر .	١٥٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	باسوتولاند	٢٨
استولت عليها بريطانيا في ١٨٨٥	٢٢٧٠٠٠	٧١٢٠٠٠	بتشوانالاند	٢٩
تتألف من محمية ومستعمرة بريطانية .	٢٨٩٠٠٠	١٠٤٠٠	جامبيا	٣٠
استولت عليها في اوائل القرن التاسع عشر .	٢١٦٠٠٠	٢٨٠٠٠	غينيا	٣١
مستعمرة استولى عليها الاسبان في ١٨٦٠ .	٥٦٥٠٠٠	٣٦٠٠٠	غينيا الاسبانية	٣٢
مستعمرة منذ القرن ١٨ .			البرتغالية	

بيانات أخرى		تعداد السكان	المساحة بالكيلو متر مربع	الدولة	رقم
محمية بريطانية • استولت عليها إنجلترا في أواخر القرن ١٩ • حصلت على الحكم الذاتي سنة ١٩٦٢ مستعمرة برتغالية منذ أواخر القرن ١٥ • محمية إسبانية منذ ١٨٦٠ إقليم تحت وصاية الأمم المتحدة وتديرها إنجلترا استولى عليه الألمان في ١٩٨٤ • أصبحت بعد الحرب العالمية الأولى إقليما تحت الانتداب البريطاني		٣٠٤ر٠٠٠	٢٦ر٠٠	زنسز باز	٣٣
		١٩٢ر٠٠٠	٤ر٠٠٠	جزر الرأس الأخضر	٣٤
		٦٣ر٠٠٠	١ر٥٠٠	آفني	٣٥
		١٠٠٠ر٦٢١	٨٨ر٠٠٠	الكبيرون	٣٦
كانت مستعمرة ومحمية بريطانية وتم الاستيلاء عليها في ١٨٨٠-١٨٩٠ • حصلت على الاستقلال سنة ١٩٦٣ ، عضو في الكومنولث البريطني		٦٠٠٠ر٤٥٠	٥٨٣ر٠٠٠	كينيا	٣٧

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٢٨	موريتيوس	٢٠٠٠	٦٣١٠٠٠٠	مستعمرة بريطانية منذ ١٨١٠ .
٢٩	جمهورية موريتانيا الإسلامية	١٠٨٦٠٠٠	٧٢٥٠٠٠٠	مستعمرة فرنسية سابقا . استقلت في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ وأصبحت عضوا في المجموعة الفرنسية .
٤٠	موزمبيق	٧٨٣٠٠٠	٦٣٢٤٠٠٠٠	مستعمرة برتغالية منذ أواخر القرن ١٩ .
٤١	ريونيون	٢٥٠٠	٣١٨٠٠٠٠	من الأملاك الفرنسية تم الاستيلاء عليها في ١٦٤٣
٤٢	رواندا أوراندي	٥٤٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠	كانت تحت وصاية الأمم المتحدة وتديرها بلجيكا . استولت عليها ألمانيا في نهاية القرن ١٩ . وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت تحت الانتداب البلجيكي . استقلت في ١٩٦٢ .

بيانات أخرى	تعداد السكان	المساحة بالكيلو متر مربع	الدولة	رقم
مستعمرة بر تغالية منذ ١٤٧١	٦٢٠٠٠	١٠٠٠	جزر القديس كومي وبرنسيب	٤٣
مستعمرة اسبانية منذ أواخر القرن ١٩	١٣٠٠٠	٢٦٦٠٠٠	الصحاري الاسبانية	٤٤
محمية بريطانية تم الاستيلاء عليها في القرن ١٩	٢٦٧٠٠٠	١٧٠٠٠	سيوازيلاند	٤٥
أصبحت من الممتلكات الانجليزية منذ ١٦٥٩	٥٠٠٠	١٠٠	سانت هيلانه	٤٦
من الممتلكات البريطانية وتم الاستيلاء عليها في ١٧٩٤	٤٢٠٠٠	٤٠٠	جزر سيشل	٤٧
مستعمرة فرنسية منذ أواخر القرن ١٩	٦٩٠٠٠	٢٢٠٠٠	الصومال الفرنسي	٤٨

رقم	الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	تعداد السكان	بيانات أخرى
٤٩	تنجانيقا	٧٢٠٠٠	٢٢٦٠٠٠٠	تتألف من محمية ومستعمرة لبريطانيسا وتم الاستيلاء عليها في أوائل القرن ١٩. منحت استقلالها في ٢٧ أبريل ١٩٦١ مع بقائها عضوا في الكومنولث . كانت تحت وصاية للأمم المتحدة . وتديرها بريطانيا . استولت عليها ألمانيا في ١٨٨٤ - بعد الحرب العالمية الأولى . استقلت في ١٩٦١ كانت عمية بريطانية تم الاستيلاء عليها في ١٨٩٠ - ١٩٠٢ . استقلت في ١٩٦٢
٥٠	أوغندي	٢٤٢٠٠٠	٦٥١٧٠٠٠	تأسس في ١٩٥٢ ويتألف من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالااند ( مستعمرة انجليزية ومحمية منذ أواخر القرن ١٩ ) أصبحت مستعمرة ألمانية في ١٨٨٤ ثم اقليميا تحت الانتداب بعد ذلك . ألحقت باتحاد جنوب افريقية الذي رفض وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة .
٥١	اتحاد روديسيا ونياسالااند	١٢٥٢٠٠٠	٧٩٩٠٠٠٠	
٥٢	جنوب غرب افريقية	٦٢١٠٠٠	٥٥٤٠٠٠٠	





عدد ٢٧ / جلد ١٤  
مكتبة الفتح ستولى ابراهيم السخاوي

## كتب قادمة

آسيا المعاصرة  
( ٦ أجزاء )

أرض الخـطايا  
في جنوب افريقيا

تجربة الثورة  
في الجزائر

الصين الجديدة

ثورة غينيا  
والتقدم الاجتماعي

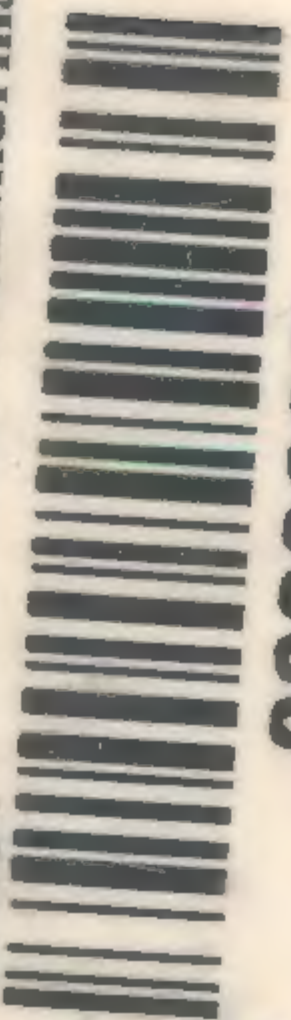
كفاح السود  
ضد التفرقة في أمريكا

رياح الثورة  
في أمريكا الجنوبية

تطور الفكرة الاشتراكية

القاموس السياسي

Bibliotheca Alexandrina



0399007

الثن ١٠ قروش وخمسة قروش لقراء الجمهورية والنساء